الفصل السادس

الادعاء بأن هزيمة ٦٧ نتيجة للسياسات الاستراتيجية للدولة

« إذا كان العقل يسمح بمرور
المعلومات التي هو مستعد لقبولها..
فإن الحقيقة قادرة على احتواء العقل كله »
د. عبدالرحمن العيسوي
أستاذ علم النفس

(١) انحراف أسباب الهزيمة من عسكرية إلي سياسية

استمرت وسائل الإعلام في تناولها موضوع هزيمة ٦٧، إلا أن مسار الأحاديث انحرف من بحث الأسباب العسكرية، التي أدت للهزيمة إلي الكلام عن أسباب سياسية صنعت الأسباب العسكرية التي أدت للهزيمة، وهو الأمر الذي حول الكرة من ملعب جنرالات الحرب إلى ملعب رجال السياسة.

وكان بحث جنرالات حرب٦٧ عن مهرب للبعد عن الحديث أو الحوارات، في تفاصيل المعارك الحربية والمسئولين عن أخطائها، يبدو لأول وهلة منطقياً، ذلك أن هذه الأحاديث أو الحوارات ستنتهى - كأمر طبيعي - بالكشف عن كل أسرار الحرب، وبالتالى فضحهم وإدانتهم. وبذلك حشروا القضايا السياسية، سواء التى لها صلة بالحرب أو التى ليس لها أي صلة بها، ثم بالأسلوب النازى تم خلط الحقائق بربط القضايا ببعضها، حتى وصلوا إلى إلقاء مسئولية الهزيمة على النظام الحاكم وخطوطه الاستراتيجية بإدعاء أنه لم يهيأ لهم، لا الإمكانات ولا الوسائل العسكرية المناسبة للمعركة، ولا وفر لهم الظروف المناسبة للحرب، حتى صنعوا تصوراً جديداً لحرب ٦٧، على اعتبار أنها كانت حرب بين قوتين غير متكافئتين، جيش مصري شديد الضعف والتخلف، أمام جيش إسرائيلي جبار غاية في التحضر!!.

(٢) أسلوب الدعاية في بحث أهم قضية للشعب المصري

أهمية دراسة وتحليل أحداث هزيمة الجيش المصري في ٦٧، للكشف عن أسباب الهزيمة، وتقييم التجربة للوصول إلي كيفية تلافي الأخطاء والسلبيات وإيجاد الطرق والوسائل التى تضمن لنا عدم تكرار مثل هذه الأخطاء أو السلبيات، وبالتالى تصحيح مساري الخطوط الاستراتيجية للقوات المسلحة والدولة.

أما حينما تسير الدراسة والتحليل على الاتجاه الخاطئ وهو ما يؤدي إلي تصحيف مساري الخطوط الاستراتيجية للقوات المسلحة والدولة إلى اتجاه ليس فى مصلحة الأمة المصرية. تعال نرى كيف سارت تحليلات جنرالات الحرب للهزيمة..... والتالى بعد جزء من شهادة الفريق أ. **عبدالمحسن مرتجى**[1] قائد قوات الجبهة فى حرب ٦٧ أمام لجنة تسجيل ثورة ١٩٥٢م كمثال:

س: عايزين من سيادتك توضح لنا بصفة استراتيجية تعبوية أسباب نكسة ٦٧ فى رأيك؟

مرتجى: لو اتكلمنا من الناحية النظرية الاستراتيجية الشاملة نجد أن السياسة عليها أن تتخذ جملة إجراءات تساعد فيها الاستراتيجية العسكرية..... وأنا أقصد من الاستراتيجية العسكرية كل ما يمت للصراع المسلح من الناحية العسكرية بصلة. فمثلا أعداد قوات مسلحة قوية، تهيئة الأسلحة الكافية، وتعطى لها فترات الاستقرار الكافية التى من خلالها تحقق الأهداف السياسية. هذا الكلام الذى قلناه لم يتحقق. الأسلحة التى كانت عندنا لاشك متخلفة عن الأسلحة التى كانت موجودة فى إسرائيل خصوصا السلاح الجوى، نوعية العسكرى، الجيش، نوعية التدريب العسكرى متخلفة عن التدريب العسكرى الإسرائيلي. كان العسكرى الاسرائيلى يعمل لهدف معين، ونحن لا نعمل لأي هدف معين. هناك غموض فى الهدف والغرض، بينما لدى اليهود لا يوجد هذا الغموض.

قواتنا الجوية كان فيها نقص كبير جدا على ما أعتقد كان عندنا حوالى ٢٠٠ طيارة أو أقل صالحة للعمل، بينما عندنا أقل من هذا العدد طيارين، فى نفس الوقت كان اليهود عندهم حوالي ضعف هذا العدد... وحوالى ١٠٠٠ طيار من المرتزقة الذين استدعوهم. إذن أنا أعتبر نسبة التفوق فى الطيران بنسبة ٨: ١ "١٠٠٠ إلي ١٥٠" عندنا لأن كان من الممكن أي طيارة تعمل ريفوويل " إعادة ملئ " ويطلع بها طيار آخر. إحنا بنقول أن الطيار الفايتر لا يستطيع أن يطير اكثر من طلعتين أو ثلاثة للإرهاق الذى يصيب الطيار.... وليس الطيارة.... لكن هنا كان ممكن

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٩٣ - ١٩٤.

كل ثلاثة يتعاملون مع الطيارة.... يعنى الطيارة الإسرائيلية ممكن إنها تطلع تسع مرات، إنما الطيار المصرى لم يكن يقدر يطلع إلا ثلاث مرات، فكان التفوق الجوى فى جانب العدو. إذن فإن بناء القوات المسلحة لم يأخذ الشكل اللازم.... السياسة لم تهيئ له البناء اللازم خصوصا أن هناك التزامات كبيرة كانت تتدخل الزعامة السياسية كانت تبعد القوات المسلحة عن الخط.... سواء بمساعده الثورات فى الجزائر أو سواء فى حرب اليمن وسواء فى سوريا سواء فى الكونغو كلها هزات تؤثر على القوات المسلحة سواء فى المعارك أو فى العمليات التى دخلت فيها القوات المسلحة من عام ٤٨ .. الخ ».

السؤال عن أسباب نكسة ٦٧ من ناحية "الاستراتيجية التعبوية" والمعنى بها كل ما يخص التخطيط للعمليات الحربية على مستوى الجيش الميداني، وبالرغم من أن السؤال فى صلب تخصص ومسئوليات مرتجى، إلا أنه تهرب إلى الكلام عن الاستراتيجية الشاملة للدولة. ترى... لو كان مرتجى وجد ما يقوله ولا يدينه فى النهاية... أكان يلجأ للتهرب من السؤال للكلام فى موضوع آخر؟

حشر "مرتجى" مقارنة لإعداد الطائرات بين مصر وإسرائيل، فى تصوير دعائي، ضمن حديثه عن الاستراتيجية الشاملة، واعتمد على الغموض وعدم ذكر الأعداد التى ثبتت رسميا لدينا، ومع ذلك وحتى نساير "مرتجى" علينا أولا أن نشير إلى أعداد الطائرات التي ثبت رسميا صحتها من أدق المصادر لدينا، ومنها ما ذكره **الفريق أ. محمد فوزى**[1] فى مذكراته حيث كتب تحت عنوان الخطة الإسرائيلية "كولب":

« خصصت اسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة وهى حوالى ١٦٤ طائرة للاشتراك فى الضربة الجوية المفاجئة، التى تمت بنجاح فى أربع ساعات تقريبا، ما بين الساعة ٨.٤٥ صباحا الى الساعة ١٢ ظهرا. وتركت مهمة الدفاع الجوى فى قلب اسرائيل لمظلة جوية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي، ولوسائل الدفاع الجوى السلبى، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات ».

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٣٦.

وفقا لأدق المصادر لم تكن إسرائيل تملك فى حرب ٦٧ سوى ١٦٤ طائرة صالحة، وهو نفس العدد تقريبا للطائرات الصالحة لدينا، ذلك أن الطيران كان أحد أهم عناصر التوازن الاستراتيجي الذى فرضته كل من الولايات المتحدة والسوفيت بين مصر وإسرائيل. ودون الاستناد علي أى أساس أعلن مرتجى أن الطيران الإسرائيلي ضعف الطيران المصرى؟!. ثم بالأسلوب النازى للدعاية رفع عدد الطيارين الإسرائيليين إلى ١٠٠٠ طيار!! دون أن يذكر مصدر لهذه المعلومة، ثم بحسبه أغرب ذكر أن الطائرة يبدل عليها ثلاث طيارين!!، ثم قام بالعجب العجاب حيث قلب الطيارين إلى طائرات ليقفز بعدد الطائرات الإسرائيلية إلى ١٠٠٠ طائرة!!... وبذلك قلب المقارنة لتكون ١٠٠٠ طائرة إسرائيلية إلى ١٥٠ طائرة مصرية! ثم أعلن أن النسبة ٨: ١.

وحسبة الجنرال مرتجى توضح لنا عبقرية جنرالات حرب ٦٧ - وكيف تفوقوا بجدارة على هتلر نفسه فى أسلوبه النازى للدعاية حيث استطاعوا تحريك الأرقام الصماء التى لا تقبل اللعب فيها، فحينما كانت مقارنة أعداد الطائرات بيننا وبين إسرائيل بنسبة ١: ١ قلبتها عبقرية الجنرال مرتجى إلى ٨ : ١، إلا أن زيادة عدد الطيارين عن الطائرات سواء فى إسرائيل أو أى دولة هو أمر مطلوب تحقيقه فى أي جيش، باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للحرب وعلى العكس فأن عدم تحقيقه فى مصر هو تقصير من قيادة القوات الجوية المصرية، وحيث ذكر تقرير **الجنرال دينيسوف** مستشار القوات الجوية السوفيتي فى مصر[1]:

> « وليس كل الطيارين قادرين على تنفيذ المهام، حيث يوجد عدد كبير منهم فى وظائف إدارية بالقواعد الجوية ولا يشتركون فى أعمال الطيران، والمفروض أن يكون لكل طائرة قتال من ٢ - ٣ طيار على الأقل ».

الأمر بذلك ليس بهدف أن تبدل على الطائرة ثلاث طيارين، ذلك لأن الطائرة المقاتلة لها نظام خاص فى إعطائها راحة وإجراء الصيانة لها وإعادة ملئها بالصواريخ والوقود بين كل طلعة وأخرى، الأمر الذى يؤكد على اختلاف نظام تشغيل الطائرة المقاتلة عن الميكروباص، الذى يعمل فى شوارع القاهرة ورديتين فى الـ ٢٤ ساعة لزوم تسديد قسط البنك.

---

(١) **عبدالمنعم خليل**، حروب مصر المعاصرة، ص١٢١.

وإذا كانت عدد الطائرات المشتركة فى الحرب والمعروفة والمحددة ـ حددتها التوازن الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ـ قفزت نسبتها من ١ : ١ إلى نسبة ٨ : ١ فما بالك بالمعلومات الغير معروفة لدى الرأي العام أو غير محددة بأرقام!!.. إذن "**حدث ولا حرج**".

لاحظ أيضاً استراتيجية تبادل المواقع فى الحديث، فالمارشال مرتجى تخصص مشاه وقائد القوات البرية، والذى ليس عنده أي فكرة عن الطيران يتكلم ويتفلسف فى غير تخصصه، ولم "يترك العيش لخبازة" لان أى طيار متخصص وعلى علم لن يجرأ أن يقول هذا الكلام الفارغ، الأمر الذى قد يوجب إسقاط أحاديثهم، ذلك لعدم موضوعيتها، والشك فى مصداقيتها.

استخدام الأسلوب النازي للدعاية:

يقول هتلر إن من دواعى تصديق الأكذوبة مبلغ ضخامتها، فإن العامة فى سذاجتهم ليقعون فريسة للأكذوبة الكبيرة، قبل الأكذوبة الصغيرة ".. وأضاف مرتجى على الأسلوب النازي" الطريقة الرياضية حين عرض الأرقام فى فكرة يبدو فيها الظرف مع البعد الكوميدي وخفة الظل. ففي الوقت الذي عرض القضايا الرئيسية ـ بدون الاستعانة بالأرقام ـ فى صورة مقارنة مع العدو الإسرائيلي الذى لا يعلم الرأي العام المصرى شيئا عن حقيقة قوته، وهو الأمر الذي صنع الغموض الذى أتاح له الإيحاء بما يهدف إليه، إلا أن هذه المقارنة من الناحية الموضوعية لا تصح لأنها مقارنة مع مجهول، مثلاً تعالي إلي قصة الأسلحة ـ والتى هى أهم عنصر من عناصر المعركة، حيث عرضها من زاوية مسئولية السياسة الخارجية للدولة فى توفير الأسلحة اللازمة للمعركة ـ قام بتقييم الأسلحة المصرية، فى صورة مقارنة كيفية مع الأسلحة الإسرائيلية، بدون ذكر أرقام للاستدلال بها، ولتوضيح مدى الفارق فى التباين بينهما فمثلا ذكر أن الأسلحة السوفيتية المسلح بها الجيش المصرى متخلفة عن الأسلحة الغربية المسلح بها الجيش الإسرائيلي، وهذا الأسلوب يوحي للمستمع أو القارئ بأن هناك فارقاً كبيراً جدا بينهما، خلاف لو ذكر أرقام محددة قد تكشف أن الفارق ضعيف، لا يستحق الذكر، كذلك استخدام التعبيرات الإنشائية والبلاغية التى تعطى تأثير أكبر على الرأي العام، لأنها تخاطب العاطفة، والوجدان، خلاف الأرقام التى تخاطب العقل والفكر، الأمر الذى يثير غضب الرأي العام ضد السلطة الحاكمة المسئولة عن أستيراد أسلحة لمصر أقل كفاءة من أسلحة العدو الإسرائيلي، ومع استكمال عرض باقى القضايا بهذا

الأسلوب، يكونوا قد استكملوا جميع عناصر الهزيمة للجيش المصري، فى نفس الوقت الذى استكملوا فيه عناصر النصر للجيش الإسرائيلي، مع تحميل القيادة السياسية مسئولية صناعة هذه الأسباب.

(٣) صناعة أسباب مضللة للهزيمة بدلا من أسبابها الحقيقية

بالاستعانة بالأسباب العادية لأي هزيمة عسكرية، وتقديمها علي اعتبار أنها أسباب هزيمة الجيش المصرى فى ٦٧، بعد تحريف وتغيير الأحداث الحقيقية للحرب. فطالما أن أسباب أى هزيمة عسكرية بصورة عامة لا تعدو عن ضعف فى الكفاءة القتالية للجيش المهزوم، والتى تتضمن مجموعة من الأسباب منها " ضعف كفاءة الأسلحة، وضعف التدريب، وضعف الروح القتالية للأفراد و.. الخ. فقد كان تقديم هذه الأسباب المضللة كأسباب لهزيمة الجيش المصرى فى ٦٧ أكثر قبولا وأكثر منطقية لدى الرأى العام المصرى من الحقيقة بأنه لم تحدث حرب، أو تصادم مسلح بين الجيشين المصرى والإسرائيلي. وبالتالى عرض جنرالات الحرب مجموعة من القضايا صنعوا منها أسباب تبدوا كأسباب طبيعية ومنطقية للهزيمة، وأهم هذه القضايا الآتي:

- كفاءة أسلحة الجيش المصرى فى حرب ٦٧.
- طرق وأساليب التدريب القتالى حسب "العقيدة القتالية السوفيتية".
- نوعية المقاتل المصرى.
- هدف الجيش المصرى فى حرب ٦٧.
- إشغال القوات المسلحة بقضايا سياسية.
- حملة اليمن العسكرية.

(٤) القضية الاولى: كفاءة اسلحة الجيش المصرى فى حرب ٦٧

(أ) سياسة مصر / عبدالناصر تجاه تسليح الجيش المصرى :

السلاح هو أهم عنصر فى تكوين أي قوة عسكرية، وقد حددت مصر سياستها لتسليح الجيش فى خطين متوازيين متلازميين الأول الاستيراد والثانى التصنيع، وقد تقدمت صناعة الأسلحة فى عصر عبدالناصر بخطا واسعة ثابتة وفق تخطيط طموح جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم وإعداد الجيش المصرى كجيش عصرى باستيراد كافة المستلزمات الأساسية اللازمة، سواء أسلحة حديثة أو أشكال تنظيمات للوحدات العسكرية أو نظم التدريب العسكرى وغيرها.

(ب) استيراد الأسلحة :

استيراد الأسلحة عملية سياسية اكثر منها عملية تجارية:

استيراد الأسلحة تعتبر قضية حساسة لها حسابات معقدة وتخضع لقواعد وشروط ومبادئ تضعها الدولة المصدرة وفقا لمصالحها الاستراتيجية، ومع أنها عملية سياسية استراتيجية فى المقام الأول فإنها أيضاً عملية تجارية، وبالتالى فإن نقد سياسة الدولة تجاه هذه القضية ليس بالأمر السهل حتى لا تأخذ الشكل الجزافي أو الكلام الارتجالي، الذى لا يستند علي أي أساس، بالإضافة إلى اشتراطات الدولة المصدرة للسلاح هناك الاعتبارات الدولية التى تتحكم فى استراتيجية المنطقة، وبالتالى كان توجه مصر فى البداية فى أولى مراحل الثورة إلى الغرب وأمريكا ثم تغيرت أخيرا بالتوجه إلى الغرب وأمريكا في عصر السادات، على أن كل مرحلة حدد توجهها حصيلة تفاعل الثوابت مع المتغيرات فى كل مرحلة.

وكانت الاعتبارات الدولية، والتى تتضمن تحكم استراتيجية قوى المعسكرين السوفيتي والأمريكي فى المنطقة، حين اتفقا على إقرار نظام للتوازن الاستراتيجي بين مصر وإسرائيل، ليضمنا عدم تفوق إحدى القوتين على الأخرى تتجرأ فيها أحدهما على غزو الأخرى، وذلك لضمان إقرار السلام فى المنطقة وعدم اندلاع حرب عالمية بين المعسكرين.

ثم استغلال الغموض وسرية الموضوعات العسكرية، عرض مرتجى بالأسلوب النازي أو "حدث ولا حرج" القضية بادعاء تخلف أسلحتنا السوفيتية عن أسلحة إسرائيل الغربية دون أن يستند على أي دليل يثبت صحة كلامه.

ومع ذلك وبدون سرد بيانات ومعلومات عسكرية، قد يكون من المحظور نشرها لعمل مقارنة بين أسلحتنا السوفيتية وأسلحة إسرائيل الغربية فى حرب ٦٧، فأننا سنجد أن هذه المقارنة قد حدثت فعلا، ولكن فى مسارح حرب أخرى مثل الحروب التى حدثت بين الهند وباكستان، حيث كانت الهند مسلحة بنفس أسلحتنا السوفيتية أمام باكستان ذات التسليح الغربي الأمريكي مثل إسرائيل، وكذلك حرب كوريا، وحرب فيتنام، وقد انتصرت جميع الدول المسلحة بتسليح سوفيتى على الدول المسلحة بتسليح غربى امريكى، مع اعتبار انه لا يحق لنا نقد الأسلحة السوفيتية طالما أننا لم نستخدمها فى الحرب، وكان ذلك بأوامر من كبار قادتنا، الذين فروا من ميدان القتال، وكان المارشال الغضنفر مرتجى أكبر القادة الفارين من ميدان القتال.

ولما قد تصادف نشر هذه الأحاديث فى ظروف صدور القرار السياسى للرئيس السادات، بتغيير مصدر السلاح إلى الولايات المتحدة، الأمر الذى يرجح احتمال أنها بدافع تأييد قرار الرئيس السادات، باعتبار أن رأى القوات المسلحة أساسى وجوهرى، ويمثله كبار القادة بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام المصرى، لقبول القرار لاقتناع عامة الشعب بآراء ذوى المراكز القيادية فى كل تخصص. وبهذه الصورة يعتبر موقف كبار القادة موقف وطنى مشهود لهم - من وجهة نظرهم - لتأيدهم السلطة، وتوجيههم الرأى العام لسياسة الرئيس السادات، ولكن من جهة أخرى، فإنه موقف مضلل، لأن القرار يجب أن يبنى على حقائق وأن الأفضل والواجب هو تقديم الحقيقة فقط للمسئولين عن إصدار القرار.

صحيح أن القرار قد يستند على عناصر أخرى، وقد تكون هى التى رجحت صدوره..... ولكن مع ذلك ينبغى الالتزام بمبدأ الصدق، وإعلان الحقيقة للحقيقة.

وطالما كانت لنا تجربة سابقة فى تسليح الجيش المصرى مع المعسكر الأمريكي، فأنه علينا أن نعرف أولا لماذا انقلبنا إلى المعسكر السوفيتي قبل أن نرتد مرة أخرى إلي المعسكر الأمريكي.

سياسة المعسكر الأمريكي مع رجال الثورة فى تسليح الجيش المصري:

بانتقال زعامة المعسكر الغربى ومركز الثقل العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت بالتالى ملامح الخطوط الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط، وكان أولها عام ١٩٥٠ فيما يعرف بالاتفاق الثلاثي حين ضمت أمريكا معها كل من بريطانيا

وفرنسا، وقد تضمن الاتفاق حظر تصدير الأسلحة إلى الدول العربية بهدف إقامة توازن استراتيجي فى القوى العسكرية بين إسرائيل وجميع الدول العربية، الأمر الذى أدى إلى فشل جميع محاولات رجال الثورة للحصول على سلاح من أى دول غربية بما فيها الولايات المتحدة، وذكر كتاب هيئة البحوث العسكرية[١]: "فى البداية كان هناك نوع من الوفاق بين حكومة الثورة وبين الولايات المتحدة استمر لمدة ثلاث سنوات، عقد خلالها كثير من الاتفاقات المالية والثقافية، ولكنها لم ترسل لمصر أسلحة ثقيلة تمشياً مع اتفاق كانت قد عقدته مع بريطانيا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ بشأن حظر إرسال الأسلحة إلي دول الشرق الأوسط ".

- **كتب محمد حافظ إسماعيل[٢]:**

> « فى ديسمبر ١٩٥٢ لم تنجح مهمة على صبرى فى واشنطن للتفاوض حول احتياجات مصر من التسليح. فقد اقتصرت واشنطن على عرض التسليح الخفيف، واشترطت الوفاء بثمنه نقدا، والتعهد بعدم استخدامه لغير أغراض الأمن الداخلى والدفاع ».

إلا أن قيادة الثورة لم تضع قضية الأسلحة علي رأس الأولويات الاستراتيجية، إلا حينما استمرت تحرشات إسرائيل بالقوات المصرية علي الحدود، وكان أبرزها الإغارة الإسرائيلية علي خان يونس في أبريل (نيسان) ١٩٥٥، وبعدها عملية الصابحة في سبتمبر (ابلول) من نفس العام، ثم عملية الكونتلا بعدها بأيام، حتي ما كان من استيلائهم علي منطقة "العوجة" المصرية خرج الأمر من صورة الاستفزاز إلى صورة تحدي، وكانت منطقة "العوجة" منزوعة السلاح حسب اتفاقية الهدنة، كذلك إغارتهم علي غزة،باعتبار حساسية مسئولية مصر السياسية والعسكري عن قطاع غزة الفلسطيني، وكانت إسرائيل البادئة بالعدوان في جميع التحرشات، ذلك لاستخفافها بقوة الجيش المصري، طالما كانت وستظل القوة بمفردها هي الرادع الوحيد الذي يضمن لمصر التزام إسرائيل بقواعد السلام.

---

(١) **هيئة البحوث العسكرية**، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ج١ — ص١٩.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٣٩.

إغارة القوات الإسرائيلية على وحدة عسكرية مصرية فى غزة وتأثيرها الإستراتيجى:

- **ذكر كتاب هيئة البحوث العسكرية[١]:**

« فى ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ قامت قوات المظلات الإسرائيلية "٥٠ فرداً" بهجوم فى اتجاه أحد معسكرات الجيش المصرى فى الجزء الشمالى لمدينة غزة بغرض تدمير المعسكر، وتم الهجوم من ثلاث اتجاهات، وكانت الخسائر كبيرة، فلقد بلغت ٣٨ قتيلاً وعدداً من الجرحى، وفى الجانب الإسرائيلي ٨ قتلى، و٩ جرحى. وقد أعلن مراقبوا الهدنة أن هذه الإغارة مخططة من السلطات الإسرائيلية، توضح انتهاك إسرائيل لاتفاقية الهدنة وأنها تعتبر من أكثر الحوادث دموية بين مصر وإسرائيل ».

- **أما عن تأثير هذه الغارة استراتيجيا فقد ذكر نفس المصدر[٢]:**

« كان تأثير هذه الغارة كبيراً على عبدالناصر، حيث هددت مركزه، لأن قبل الإغارة بعدة أيام كان قد زار قواته في غزة، وأكد لهم أنه ليس هناك خطر من قيام الحرب وأن خط الحدود الفاصل بين مصر وإسرائيل سوف يبقى هادئا، ولقد جعلت إغارة غزة المنطقة كلها توترا، ولهذا أصبحت أحداث الحدود وتبادل النيران وزرع الألغام أصبحت متكررة ـ ومع هذا فإن عبدالناصر لم يرد على هذه الاعتداءات بأي رد فعل عسكري قوى في ذلك الوقت – إلا أنه لقى صعوبة فى إقناع القوات بالصبر حيث تزايدت ضجات المطالبة بالأسلحة الحديثة، كما بدأ فى تغيير الأسبقيات فى سياسته فبعد أن كان يعطى أولوية لإصلاح المجتمع المصرى، نجد أنه أعطى الأسبقية الأولى لتسليح الجيش ».

الأمر الذى دفع عبدالناصر، بالتالى أن يرمى بثقل الدولة فى قضية تسليح الجيش المصرى فاستمر فى الإلحاح على المعسكر الأمريكي، وقد كتب نفس المصدر[٣]:

« كان طلب مصر من الدول الغربية فى كل مرة تقابل بالمماطلة والتسويف والمساومة والحجج المتعارضة، وفى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ عرضت الصين الشعبية

---

(١) **هيئة البحوث العسكرية**، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ج١ –ص٢٣.
(٢) نفس المرجع، ص٢٣.
(٣) نفس المرجع، ص٢٥.

على لسان رئيس وزرائها "شواين لاى" تزويد مصر بأسلحة من الكتلة الشرقية، وراح عبدالناصر ينذر السفير الأمريكي بالالتجاء إلى الكتلة الشرقية إن لم يزود الغرب مصر بالأسلحة التى تحتاجها، وكانت النتيجة أن حصلت مصر على ٤٠ دبابة سنتوريان من بريطانيا، دون أن تشحن معها طلقة واحدة من الذخيرة، وبعد أن احتجت مصر وصلت عشر طلقات لكل دبابة!!، مع أنه في نفس التوقيت كان هناك اتفاق سرى بين فرنسا وإسرائيل، لتزويدها بالأسلحة وأن الشحنات الأخيرة لها تضمنت ٧٠ طائرة مستبر، ١٠٠ دبابة، ١٠٠ مدفع ١٥٥ مم، ١٥٠ مدفع مضاد للطائرات عيار ٧٥ مم، ونظراً لعدم حصول مصر على مطالبها من التسليح من الغرب، ولكي تواجه خطر التسليح السري الذي تقوم به إسرائيل، لذا فإن مصر عقدت في ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي، حيث تم توريدها عن طريق تشيكوسلوفاكيا ».

(ج) صفقة الأسلحة التشيكية:

- **ذكر كتاب البحوث العسكرية[١]:**

« أعلن عبدالناصر بنفسه - فى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٥ - نبأ هذه الصفقة قبل أن يسأله أحد بذلك، وكانت هذه الصفقة عبارة عن: ٥٣٠ عربة مدرعة، ٢٣٠ دبابة، ٢٠٠ ناقلة جند، ١٠٠ مدفع ذاتى الحركة، ٥٠٠ قطعة مدفعية أنواع، ٢٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، مجموعة بحرية تضم مدمرات، وكاسحات ألغام وثلاث غواصات ».

أما تفاصيل الصفقة من اتفاقيات دارت - قبل الإعلان الرسمي لها - بين الوفود العسكرية المصرية وبين السوفييت فيمكن إيجازها فى الآتي:

في أوائل يونيو ١٩٥٥[٢] توجه أول وفد عسكري مصري إلي تشيكوسلوفاكيا للقيام بمفاوضات لتوريد احتياجات مصر من الأسلحة ثم توالت الوفود العسكرية للتعاقد على باقي الاحتياجات المختلفة، حيث تم التعاقد على الدبابات ومدافع الاقتحام وأعيرة المدافع المختلفة وطائرات القتال والقاذفات الخفيفة وطائرات النقل واحتياجات الأسطول البحرى من مدمرات، وغواصات، وزوارق طوربيد وهذه

(١) نفس المرجع، ص٢٥.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٦ - ٤٨.

الاتفاقات تتضمن المعدات التكميلية وقطع الغيار والبرامج التدريبية التى تجرى لتدريب العاملين والفنيين.

- **كتب حافظ إسماعيل[١] وهو أحد المسئولين عن صفقة الأسلحة:**

« ولقد كان من أهم ما يميز التسليح السوفيتي أن فكرا واحدا يسيطر على الصناعة، بحيث يرتب صورا مختلفة لاستخدام نفس السلاح. وكان ذلك يوفر درجة عالية من المرونة، وييسط الكثير من مشاكل الإمداد والصناعة والإصلاح، وعلاوة على ذلك كانت هذه الأسلحة تتميز ببساطة الصناعة وتتجنب التعقيدات التكنولوجية، ثم بالصلابة التي تتواءم وخشونة استخدام الفلاح الروسي لها، وكانت هذه الأمور تلائم إلى حد كبير الظروف السائدة عندنا.

ومع أننا لم نجد في المعسكر الاشتراكي تنوع المصادر مثلما توفره شركات الأسلحة الغربية مما يتيح حرية الاختيار، إلا أننا كنا نضمن في التعامل مع السوفيت سرية النتائج التي يتفق بشأنها، بينما تتعرض مشترياتنا الغربية للكشف عنها حتى قبل أن تتم. كما كانت أثمان الأسلحة الروسية على مستوى لا ينافسه مصدر غربي، وكان المتاح فيها يشبع احتياجاتنا. وهكذا كان واضحا الأساس السياسي ـ وليس التجاري ـ لصفقة الأسلحة.

وفضلا عن ذلك فقد قبل السوفيت أن يتولوا نقل مشترياتنا بحرا وتسليمها فى الإسكندرية. فلم تكن لدينا قدرات للنقل البحري كافية، كذلك قبلوا تخفيض قيمة الصفقة من ٣٢ مليون جنية إلي ٣٠ مليون جنية، وكانت شروط الدفع تقضى بأن يشتروا سلعا مصرية، وأن يتم سداد الدين في أقساط سنوية وتحمل فائدة ٢ في المائة ».

- **وكتب أيضا[٢]:**

« في منتصف نوفمبر ١٩٥٥ سافرت إلي وارسو مصحوبا بوفد من السلاح البحري، لإبرام اتفاقية مماثلة مع بولندا تتعلق باحتياجات الأسطول الحربى. ولقد استمرت زياراتنا لوارسو أسبوعين، أتممنا فيها التعاقد على المدمرات، والغواصات، وزوارق الطوربيد، واحتياجاتها من المعدات التكميلية، والذخائر،

(١) نفس المصدر – ص٤٦ – ٤٧.
(٢) نفس المصدر – ص٤٨.

وقطع الغيار، وكذا الاتفاق على برنامج التدريب الذي سيجرى بميناء جدينيا على بحر البلطيق".

(د) بناء الجيش المصرى الحديث :

وفى أوائل عام ١٩٥٧ وبعد جلاء قوات العدوان الثلاثى لحرب ١٩٥٦، وضع عبدالناصر الخطوط الاستراتيجية لسياسة بناء الجيش، التى تضمن له كل مقومات وعناصر الجيوش الحديثة العصرية، بعد أن كانت المسألة مجرد استيراد أسلحة.

وكما استعان محمد على باشا بخبراء فرنسيين من الحكومة الفرنسية، لنقل الجيش المصرى من حضارة القرون الوسطى إلى حضارة القرن الحديث بكل مقوماته وعناصره، كذلك فعل عبدالناصر بالاستعانة بالحكومة السوفييتية، ليقفز بالجيش المصرى بعيداً عن ظل استراتيجية الاستعمار، والتى لم تمكن الجيش إلا بالوفاء بمهمة حفظ الأمن الداخلي، واستقدم الخبراء السوفيت والتشيكوسلوفاك من كل فرع من فروع الأسلحة، وفى مجهود متواصل لأربع سنوات، حتى ظهر الجيش المصري العصري كنتيجة مباشرة للسياسة الاستراتيجية للحكومة المصرية الوطنية المستقلة بزعامة عبدالناصر.

١. التنظيم والتسليح:

تنظيم وهيكلة الجيش المصرى فى وحدات وتشكيلات حسب التنظيمات الحديثة للجيوش السوفيتيه:

- القوات البرية: المشاة، المدرعات، المدفعية بأعيرتها المختلفة، المظلات، الصاعقة.. إلخ.
- القوات الجوية: أسراب المقاتلات، والمقاتلات القاذفة، والقاذفات والهليكوبتر، وطائرات النقل.. إلخ
- القوات البحرية: مدمرات، فرقاطات، كاسحات ألغام، قناصات، لنشات صواريخ وطوربيد، غواصات، ناقلات جند.. إلخ

٢. إقامة نظام كامل للدفاع الجوى عن سماء مصر

٣. استيراد نظام كامل "لأساليب القتال الحديثة":

وهو نظام "العقيدة السوفيتية للقتال"، وهذا الأمر لا يقل أهمية وخطورة عن أهمية وخطورة السلاح نفسه، ذلك أن التطور التكنولوجى الكبير فى الأسلحة تبعه تطور آخر فى أساليب استخدام هذه الأسلحة فى القتال، وأدى تنوع وتباين الأسلحة إلي زيادة كبيرة فى عدد التخصصات والأفراد المكلفين باستخدامها، وتكونت داخل هذه التخصصات كوادر مختلفة، كذلك تم إنشاء نظام متكامل كمنظومة عمل كبرى تتعاون فيهاكل الأسلحة لتحقيق هدف مشترك.

هذا بالإضافة إلى تطور أساليب السيطرة والقيادة والتخطيط للعمليات الحربية المختلفة على مستوياته المختلفة، وكان عامل الخبرة من الممارسة العملية لهذه الأساليب فى الحروب، وأهمها الحرب العالمية الثانية هو العامل الأساسي لتطويرها والوصول إلى "نظام متكامل فى أسلوب القتال"، ولما كانت مصر قد تخلفت تماما عن هذا النوع من المعرفة، فقد استعانت لهذا الغرض بعدد كبير من الخبراء السوفييت.

حتى كان عام ١٩٦٤[١] حين قررت القيادة العسكرية التخطيط إلى تقليل أعدادهم تدريجيا اعتباراً من ذلك العام حتى كان عام ١٩٦٧ والذى وصل فى عدد الخبراء السوفيت إلى أقل عدد.

٤. استيراد نظام كامل "للتدريب على القتال"

كذلك دخل التطور التكنولوجي أيضا فى وسائل التدريب وطرقها، حين أصبح التدريب فى حد ذاته عمليه أشبه بالعمليات الصناعية لإنتاج المقاتل المتخصص الذى يمر بمراحل متعددة أشبه بالمراحل الصناعية "مرحلة فرد، جماعة، فصيلة.. إلخ - التى هى مراحل التدريب المختلفة - وتدور هذه المراحل داخل وحدات القوات المسلحة كعمل داخلي من خلال منظومة أخرى، هى خلاصة خبرات عملية أيضا لم يبخل بها الاتحاد السوفيتي علنا، حين قدموا لنا كافة المساعدات منها الآتي:

- تقديم المنح الدراسية فى الأكاديمية العسكرية فرونز بالاتحاد السوفيتي للضباط أركان حرب، وهى دورات دراسية لمدة ثلاث سنوات لدراسة "العقيدة القتالية السوفيتية" لإدارة عمليات "التشكيلات الكبيرة والجيوش".

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص٨٥.

- تقديم كافة المعاونات لتنظيم وتطوير الجهاز التعليمى لإعداد وتدريب الكوادر المختلفة سواء "للكلية الحربية أو الكلية الجوية أو الكلية البحرية" وكذلك إنشاء مراكز التدريب المختلفة لتخريج كوادر الصف ضباط المعلمين للأسلحة المختلفة.
- تقديم كافة المعاونات فى إنشاء أكاديمية الفنية العسكرية وتنظيم الجهاز التعليمى لإعداد وتدريب الكوادر المختلفة لتعليم مصممى الأسلحة وكذلك صيانة وإصلاح الأسلحة المختلفة، كذلك إنشاء المعهد الفنى للقوات المسلحة لتخريج الضباط الفنيين فى جميع الأسلحة للمعاونة فى الصيانة والإصلاح فى الورش المختلفة للجيش وفى جميع أنواع الأسلحة (موضوع التدريب فى البند التالى).

٥. تصنيع قطع الغيار للأسلحة المختلفة داخل ورش الجيش:

قدم الاتحاد السوفيتي كافة المساعدات لنا في إنشاء قاعدة فنية واسعة لتصنيع أعلى نسبة من قطع الغيار داخل ورش القوات المسلحة بعد تطويرها لهذا الغرض. وكان الهدف هو سد احتياجات القوات المسلحة من قطع الغيار المستهلكة، كنوع من الاكتفاء الذاتى خوفا من قطع خطوط الإمداد مع الاتحاد السوفيتى أو تأخر وصولها أثناء العمليات الحربية، كذلك ساعدت هذه الخطوة على التقدم للخطوة التالية للتصنيع وإنشاء المصانع الحربية.

٦. تنظيم القيادة العامة للجيش المصرى:

- **كتب حافظ إسماعيل[١]:**

« كان أهم إنجاز لنا هو تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة. وكان المشير عامر قد كلفنى بإجراء الدراسة المطلوبة مع وفد سوفيتى جاءنا خصيصا لهذا الغرض، وحقق معنا التنظيم المنشود، ثم تدريب أجهزته.

كانت القيادة العامة حتى عام ١٩٥٧ تتمثل فى القائد العام ومكتبه على رأس هيئات أركان الحرب للجيش والطيران والبحرية.

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٧٥ - ٧٦.

وعندما ناقشت مع الخبراء مشكلات القيادة العامة استقر رأينا على عدة توصيات تتركز أساسا حول "رفع" هيئة أركان حرب الجيش لتصبح "هيئة الأركان العامة لكل القوات المسلحة"، ويصبح رئيس الهيئة هو النائب الأول للقائد العام للقوات المسلحة، والذى يتولى أيضا مهام وزير الدفاع، ويسيطر من خلال الهيئة على قيادات القوات البرية، والجوية، والبحرية ».

ويتضح من تنظيم العميد حافظ اسماعيل فكر آلية الهدم والتخريب باعتباره أحد أعضاء "شلة المشير" وقد حدد خطوطه في الأتي:

استبقاء منصب القائد العام للقوات المسلحة:

رغم إلغاء هذا المنصب في أغلب جيوش العالم في وقت السلم - حين ألغته بريطانيا[1] بصفة نهائية منذ عام ١٩٠٤ باعتباره مدعاة للفوضى والارتباك من الناحية الفنية والعسكرية فضلا عن الناحية الدستورية، وكذلك فعلت باقي دول العالم حيث وزعت أعمال هذا المنصب على هيئة أركان حرب، وبعض شعب وزارة الحربية - فقد احتفظ محمد حافظ إسماعيل بهذا المنصب الحربي المستفز وقت السلم، والذي يعتبر منصب متخلف من ناحية التقييم العلمي له بالإضافة إلى التأثير السيكولوجي السلبي الذي يحدثه على بعض الشخصيات، الذين يحملون هذا المنصب مثلما حدث للمشير عامر فلم يخلع البدلة العسكرية وعليها الرتب والنياشين وعاش في دور المارشال "رومل" أو نابليون، حتى وكأن حافظ إسماعيل قد وضع إصبعه على أخطر أبعاد شخصية عبدالحكيم عامر، والتي استطاعت بها "شلة المشير" قيادته حتى أوصلته إلى نهايته المأساوية.

سحب منصب وزير الحربية من السلطة التشريعية وإسناده إلى القوات المسلحة:

ثم قام حافظ إسماعيل بما هو أدهى وأمر، وذلك بالتعديل الجوهري، الذي تدخل فيه مباشرة في السلطة التنفيذية للدولة ذلك بسحب منصب وزير الحربية منها وضمه إلى القوات المسلحة. وبذلك شغل المشير عبدالحكيم عامر منصبين في وقت واحد قائد عام للقوات المسلحة ووزير للحربية لأول مرة منذ تم تشكيل المجالس النيابية في عصر الخديوي إسماعيل.

(١) عبدالعظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص٢١١.

- **وكتب اللواء طه المجدوب**[1]:

« وزير الدفاع هو وزير سياسي يعمل كممثل للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية، وهو المسئول عن إعداد الدولة للحرب بما في ذلك القوات المسلحة، بينما القائد العام يكون مسئولاً عن القوات وتنظيمها وتدريبها وإعدادها لتنفيذ مهام القتال، ووضع خطط العمليات الحربية وإدارتها في إطار الأهداف السياسية للدولة التي تحدد بواسطة رئيس الجمهورية ».

الاختلاف واضح بين منصبي القائد العام ووزير الحربية، الأول عسكري بحت يخرج من الكادر العسكري للقادة وفي أعلى قمتها، أما الثاني فهو كادر سياسي بحت لا يشترط في شاغله أي مؤهلات عسكرية.

الأول كقائد عام يملك الكفاءة والقدرة في معرفة إمكانات وقدرات قواته المسلحة، وبالتالي قبول الأهداف السياسية طالما تدخل ضمن إمكانيات قواته بعد تحويلها إلى أهداف عسكرية، ووضع الخطط العسكرية من خلال القيادة العامة لتنفيذها، ليتحمل المسئولية بمفرده عن قبوله مهام وأهداف في حدود قدرة وطاقة قواته المسلحة، وبالتالي فله الحق أن يقدم استقالة عند إرغامه على تنفيذ مهام يكون على قناعة من عدم استطاعته تنفيذها.

أما الثاني فهو كممثل للجانب الاستراتيجي العسكري داخل الحكومة فهو يشترك مع باقي الوزراء للتخطيط لاستراتيجيات الدولة العليا والتنسيق بين إمكانات وموارد الدولة الاقتصادية والحربية وأهدافها السياسية المطلوب تحقيقها كذلك يقوم بتمثيل السلطة التنفيذية للدولة داخل القوات المسلحة لتكليف القوات المسلحة الممثلة في القائد العام بالمهام والأهداف المطلوب تنفيذها للدولة.

ووزير الحربية والقائد العام يكمل كل منهما الآخر، مع التباين بين المهمتين.

- الأول: السياسي الاستراتيجي يكلف القائد العام المهام المطلوبة للدولة.
- والثاني: القائد العام ينفذ المهام التي في استطاعته.

الأول يريد ويطلب، والثاني ينفذ في حدود قدراته وطاقته، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حوار، أشبه بالحوار الذي يدور حينما يستأجر تاجر عربة نقل لتحميل بضاعته، فالتاجر يريد أن يحمل أكبر ما يمكن من كمية بضاعة والسائق يرفض

(١) **لطفي الخولي**، حرب يونيو بعد ٣٠ سنة، ص١٢٢ – ١٢٣.

أن يحمل أكثر من طاقة العربة والحوار هنا ضروري لأن السائق المحترف يعرف طاقة عربته المستعملة التي لا تتحمل سوى حمل كمية محددة.

حتى إذا ما زهزهت الدنيا مع السائق ليقوم بأعمال التجارة لحسابه الخاص بالإضافة إلى قيادته للسيارة ليجمع بين مهنتين "تاجر + سائق عربة" فإنه تحت إلحاح التجارة والديون ومواعيد استحقاق الكمبيالات والشيكات التي غالباً ما تدفعه إلى تحميل السيارة بأكثر من طاقتها رغم معرفته الكاملة بخطورة هذا العمل، ذلك لأن الحوار السابق الذي كان يدور بين التاجر والسائق والذي كان يضمن سلامة العربة وعدم تحميلها بأكثر من طاقتها لم يتم، وكذلك نفس الأمر حين تم إدماج منصبي القائد العام ووزير الحربية الذي ألغى الحوار بين الاثنين، والذي كان يضمن سلامة القوات المسلحة المصرية، وعدم تحميلها بمهام أكثر من طاقتها، **لنكتشف أن العبارة الشهيرة للمشير عامر (برقبتي يا ريس) ليست عبارة هزلية، بقدر ما هي تعبر عن حقيقة وضع خاطئ في الجمع بين منصبي وزير الحربية والقائد العام.**

وكذلك التناقض في المؤهلات والقدرات الشخصية المطلوبة لكلا المنصبين، فالقائد العام تتطلب فيه الشخصية العسكرية القيادية الجادة والصارمة والحسم، خلاف وزير الحربية الذي يتطلب فيه الشخصية السياسية بكل ما في معنى السياسة من دهاء ومقدرة على التفاوض والتفاهم للتوصل لمعرفة حقيقة الهدف السياسي للدولة مع رجال السياسة الآخرين. حتى الصورة والشكل العام للقائد العام والمقدرة الصحية واللياقة البدنية وقوة التحمل المطلوبة تحتم أن يكون السن في حدود ٥٠ سنة لظروف العمل العسكري الروتيني لحضوره المناورات الحربية والتدريبات في ظروف صعبة وعلاوة على أن قيادته للجيش في الحرب تتطلب قدرة في تحمل الضغط النفسي والعصبي الشديد خلال أيام الحرب، كل ذلك يجعل السن شرطاً أساسياً وحتمياً وليس محل اختيار، وهذا عكس تماماً وزير الحربية الذي تزيد خبرته السياسية وكفاءته مع زيادة سنه، مما يفرض عدم اشتراط أي سن على جميع السياسيين ومع مرور الأيام.. والسنين.. يتقدم في العمر.. ليزداد كوزير للحربية خبرة ونضجاً، ولتزداد كفاءته السياسية تألقاً ومع كونه قائد عام للجيش يصل به العمر ليقول **بدلاً من العبارة الشهيرة (برقبتي يا ريس) يقول (بشيخوختي يا ريس).**

- **يقول اللواء طه المجدوب[١]:**

« إن وزير الحربية قد جمع المسئوليتين السياسية والعسكرية فهو وزير الحربية. وفي نفس الوقت قائد عام للقوات المسلحة وهو نفس النظام المتبع في الاتحاد السوفيتي ».

إلا أن النظام التركيبي للاتحاد السوفيتي بجمهورياتها المتعددة تختلف تماماً عن النظام التركيبي لمصر كليةً.. وبالتالى علينا تغيير النظام التركيبي لمصر ليكون مثل الاتحاد السوفيتي، حتى يمكننا جمع وظيفتي وزير الدفاع والقائد العام في شخص واحد، لأن كل نظام هو منظومة متكاملة..

أما أخذ جزء من نظام وتركيبه على نظام آخر مختلف عنه تماماً.. **فهو أشبه بعمل ملوخية بالكريم شانتيه.. فهل نسمي عمل الملوخية بالكريم شانتيه بدلاً من التقلية هو تطوير لعمل الملوخية؟!.**

(هـ) صناعة الأسلحة:

ظهرت صناعة الأسلحة كأحد الملامح الرئيسية الاستراتيجية للنظام الناصري والذي كان يسعى إلى استقلالية القرار السياسي وتحقيق الإرادة المصرية، والتي لم تكن لتتحقق إلا بالتحرر من ضغوط ونفوذ كل القوى المؤثرة على حرية القرار السياسي، وأهمها نفوذ وسيطرة الدول المصدرة للسلاح، والتي غالباً ما تربط صفقات السلاح بشروط تقيّد من استخدامه أو تقيّد من حرية القرار السياسي للدولة المستوردة، قد تصل إلى تغيير خطها السياسي.

- **كتب د. يزيد طايع[٢]:**

« إن الرغبة في ضمان الأمن القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأسلحة وحفز التنمية الاقتصادية، قد عملت على إقناع الزعامة المصرية الجديدة ذات النزعة الوطنية الجارفة، بأن التصنيع العسكري المحلي هو الحل، فقد اعتقدت هذه الزعامة أنها تستطيع بذلك كسر احتكار القوى الكبرى للسلاح وتقوية حركة عدم الانحياز مع تعزيز وضع مصر داخل مجموعة دول العالم الثالث، وفي أثر اتخاذ القرار بالتوسع في صناعات الأسلحة عام ١٩٥٣، ثم إنشاء العديد من المصانع ».

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٢.

(٢) يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ص١٥٤.

وذكر د. يزيد طايع عن محاولات سابقة لثورة ٥٢ وهي حصول مصر على ترخيص لتجميع وتصنيع مقاتلة بريطانية عام ١٩٥١ وقد ألغى هذا الترخيص في وقت لاحق، كذلك ترخيص بإنتاج طائرة تدريب تم إنتاج النموذج المحلي عام ١٩٥٠. وبذلك يكون عبدالناصر قد بدأ صناعة الأسلحة من الصفر شبه المطلق.

(١) الهيئة القومية للإنتاج الحربي:

تم تشكيل "الهيئة العامة للمصانع الحربية"[١] تحت سيطرة وزارة الدفاع في فترة الخمسينات، ثم استبدلت "بالمؤسسة العامة للمصانع الحربية" في فترة الستينات ثم استبدلت الآن باسم "الهيئة القومية للإنتاج الحربي" وهي تتولى إدارة خمس عشر مصنعاً كانت مملوكة ملكية كاملة للدولة[٢] وتقسم هذه الشركات إلى مجموعات فرعية وفقاً لطبيعة نشاطها وانتاجها وكان لكل مصنع رقم معين المضاعف للرقم ٩ أو ١٠ بحسب موقعه الجغرافي، أما الآن فأصبح لكل مصنع اسم مناسب. ومجموعات المصانع هي[٣]:

(أ) مجموعة مصانع إنتاج الأسلحة :

- شركة المعادي للصناعات الهندسية (مصنع ٥٤): أنشئ هذا المصنع بالقرب من القاهرة، وبدأ إنتاجه بأسلحة فردية ذات تصميم سويدي في عام ١٩٥٤ ومنذ ذلك الحين، يتركز نشاطه على إنتاج الأسلحة الصغيرة، والهندسة العكسية للبندقية الآلية السوفيتية (أ. ك. ٤٧)، وإنتاج المسدسات ذات التصميم المحلي.
- شركة حلوان لآلات الورش (مصنع ٩٩٩): بالإضافة إلى إنتاج أجهزة التصويب وقطع الغيار، تنتج هذه الشركة مدافع الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم، وسبطانات إطلاق الصواريخ عيار ١٢٢ ملم.
- شركة أبوزعبل للصناعات الهندسية (مصنع ١٠٠): ويعد هذا المصنع آخر ما أنشئ من المصانع الحربية، حيث بدأ إنتاجه بعد وفاة عبدالناصر، ويقوم بإنتاج سبطانات المدفعية ومدافع الدبابات المضادة للطائرات. وقد بنى هذا المصنع على مساحة ٥٠٠٠٠٠م٢ في منطقة أبو زعبل (القليوبية) خصص منها ١٢٠٠٠٠ م٢ لتسهيلات الإنتاج. ويعمل هذا المصنع اعتماداً على أسلوب الهندسة العكسية

---

(١) نفس المرجع، ص١٦٤.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٥.
(٣) نفس المرجع، ص١٦٦ – ١٦٩.

للأسلحة السوفياتية، وينتج أنظمة مهجنة عبارة عن مزيج من أجزاء غير مصرية الصنع بحسب تصميمات محلية.

(ب) مجموعة مصانع إنتاج الذخائر:

- شركة حلوان للصناعات الهندسية (مصنع ٩٩): تختص هذه الشركة بصناعة الأجزاء المعدنية والغلاف الخارجي للذخائر المتوسطة والثقيلة. ولهذا، فهي استطاعت أيضاً أن تكتسب خبرة في مجال تصنيع الرؤوس المتفجرة والقذائف المضادة للدروع وقنابل تدمير مدرجات المطارات والقذائف الصاروخية.
- شركة هليوبوليس للصناعات الكيميائية (مصنع ٨١): وينتج هذا المصنع مجموعة كبيرة متنوعة من المقذوفات للأسلحة المتوسطة والثقيلة، بما في ذلك ذخائر المدفع المضاد للطائرات عيار ٥٧ ملم فأكثر، وسبطانات المدفعية عيار ١٢٢ ملم و١٣٠ ملم، وقذائف الدبابات عيار ١٠٥ ملم، وقذائف الهاون، وصواريخ المدفعية غير الموجهة. كما يقوم بإنتاج الألغام والقذائف الدخانية والمضيئة، وبعض ذخائر البحرية والقنابل الجوية، والرؤوس الحربية للأسلحة الموجهة المحمولة على الكتف المضادة للدبابات والطائرات، والمفرقعات وتضم هذه الشركة في الواقع مصنعين أساسيين، إلى جانب سبعة مصانع صغيرة، والمصنع الأول ينتج العتاد المشار إليه آنفاً، في حين يتخصص المصنع الثاني في تفريغ أغلفة الذخائر المستعملة، وتحضير النابالم وقاذفات اللهب، وصناعة الفيوزات وإنتاج المتفجرات، والكيميائيات الضرورية، والمعدات المصنوعة من المطاط أو البلاستيك، مثل الأقنعة الواقية من الغازات وعجلات الدبابات. وكانت هذه الشركة تضم في خلال النصف الأول من الستينيات مصنع الصواريخ في مصر الجديدة الذي أنتج الصواريخ القاذفة (أرض ـ أرض) طويلة المدى، والمعروفة بلقب "القاهر" و"الظافر" و"الرائد".
- شركة شبرا للصناعات الهندسية (مصنع ٢٧): أنشئت في عام ١٩٥٣، وبدأت منذ عام ١٩٥٤ في إنتاج ذخائر الأسلحة الفردية. وفي عام ١٩٥٦ اتجهت هذه الشركة إلى التصميمات السوفياتية، بدلاً من التصميمات الغربية.
- شركة أبو قير للصناعات الهندسية (مصنع ١٠): وتنتج الذخائر ذات الأعيرة اللازمة للبنادق الشرقية والغربية، إلى جانب بعض أنواع العتاد مثل القنابل الدخانية، والطلقات لمدافع الهاون، ومعدات فردية لتنظيف البنادق. وقد أنشئت

هذه الشركة بالقرب من مدينة الإسكندرية في عام ١٩٥٢ وبدأت إنتاجها في عام ١٩٥٤.

- شركة المعصرة للصناعات الهندسية (مصنع ٤٥): تخصص هذا المصنع منذ إنشائه في عام ١٩٥٦ في إنتاج الذخائر للمدافع المضادة للطائرات ذات الأعيرة المتوسطة، والألغام المضادة للأفراد، والقنابل اليدوية وفيوزات الذخائر الثقيلة.

(ج) مجموعة مصانع إنتاج الكيميائيات والمواد المتفجرة:

- شركة أبو زعبل للكيميائيات المتخصصة (مصنع ١٨): بدأ هذا المصنع إنتاجه في عام ١٩٥٧، وينتج هذا المصنع مجموعة كاملة ومتنوعة من الوقود الدافع والشحنات المتفجرة للأسلحة البرية ذات الأعيرة الصغيرة والمتوسطة والثقيلة، وللألغام والقنابل والصواريخ.
- شركة قها للصناعات الكيميائية (مصنع ٢٧٠):، ويتركز نشاطها في تصنيع طلقات التدريب والطلقات الكاشفة (الخطاط) والطلقات الدخانية إضافة إلى عتاد متنوع، مثلم القنابل اليدوية والبطاريات الكهربائية للاستخدامات العسكرية وأمشاط الذخيرة.

(د) مجموعة مصانع الإنتاج المعدني:

- شركة حلوان للصناعات غير الحديدية (مصنع ٦٣): بعد آن كان نشاط هذه الشركة قاصراً على إمداد مصانع ذخائر الأسلحة الفردية بالمواد المعدنية، حتى عام ١٩٥٤، اتسع هذا النشاط لكي يمتد إلى إنتاج السبائك اللازمة لتصنيع أمشاط الذخيرة والطلقات، وبعض مكونات الأعيرة الثقيلة. ويقوم أيضا بسلسلة من العمليات الصناعية لإنتاج الشرائط والقضبان وبعض المكونات شبه تامة الصنع، مثل المصبوبات في قوالب والمصبوبات الرملية والتشكيل بالبثق والدلفنة.
- شركة حلوان للمنتجات الحديدية (مصنع ٩): يمد هذا المصنع المصانع الحربية الأخرى بالمصبوبات الحديدية، إضافة إلى المحركات وآلات الورش، وأجسام المحركات الكهربائية، وما يتصل بذلك من مكونات.
- شركة حلوان للمعدات المعدنية (مصنع ٣٦٠): منذ عام ١٩٦٤ تنتج هذه الشركة الصفائح المعدنية، التي تستخدم في صناعة الألغام والشحنات الناسفة، وفي الخنادق ومواقع إطلاق النيران.

(هـ) الإلكترونيـــــات:

- شركة بنها للصناعات الإلكترونية (مصنع ١٤٤): ويعد هذا المصنع من أكثر المصانع الحربية تقدماً، وتشمل منتوجات هذا المصنع أجهزة استقبال وأجهزة إرسال واستقبال لأجهزة اللاسلكي العسكرية وأجهزة التليفون، وأجهزة التشويش وكاشفات الألغام وأجهزة التفجير وأجهزة التوقيت.

(و) معدات الخدمة الميدانية:

- شركة حلوان لمحركات الديزل (مصنع ٩٠٩): بعد أن كانت هذه الشركة تنتج محركات "الدبابة ت ـ ٣٤" في عام ١٩٦٤، تحولت إلى تصنيع مجموعة من المحركات تبدأ من قوة ٨ أحصنة حتى ١٥٠ حصاناً.

(٢) الصواريخ الظافر، القاهر، الرائد (صواريخ أرض ـ أرض طويلة المدى)

ذكرنا سابقاً هذه الصواريخ ضمن إنتاج شركة هليوبوليس (مصنع ٨١) في مجموعة الذخائر، ونشير هنا بصورة خاصة لهذه الصواريخ، لما نالته من ضجة كبيرة قبل حرب ٦٧ وبعدها، لتباين المعلومات عنها لدرجة النقيض في الفترتين من رمز لفخر الإنتاج الحربي قبل الحرب، إلى رمز للسخرية منها بعد الحرب، لنضم هذه القضية مع باقي قضايا كارثة ٦٧.

وخلاصة القول في القضية أن هذا المشروع كان تحت إشراف مجموعة من الخبراء الألمان وقبل أن يكتمل الإنتاج بأهم جزء وهو "نظام التوجيه" استطاعت إسرائيل الوصول لهؤلاء الخبراء الألمان، وقامت ضدهم بعمليات إرهابية حتى أرغمتهم على ترك العمل بمصر، الأمر الذي يعود إلى مسئولية أجهزة الأمن والمخابرات المصرية، والتي أمامها علامات استفهام، كذلك مسئولية قيادة القوات المسلحة في عرض هذه الأسلحة في استعراضات أمام الجمهور المصري، قبل التوصل لحل مشكلة "نظام التوجيه" للصواريخ.

- كتب أ. هيكل[1] :

> « ... مصر أكثر تقدماً في مجال الصواريخ، وإن ظلت هناك مشكلة في التوجيه بعد غياب "الدكتور بلز" خبير الصواريخ الألماني الذي خاف من التهديد الإسرائيلي وهجر البرنامج المصري إلى البرنامج الصيني وقتها ».

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٢٢.

- وكتب د. يزيد طايع[1]:

« الظافر والقاهر والرائد: في عام ١٩٦٠، وكجزء من البرنامج الطموح والمبكر في مجال التصنيع العسكري في عهد عبدالناصر، تم وضع برنامج لتطوير صواريخ قصف ثقيلة أرض – أرض. وقد أجريت التجارب على صاروخ من مرحلة واحدة وعلى آخر من مرحلتين، لكي يتم عرضهما بعد ذلك على الجمهور في تموز(يوليو) عام ١٩٦٢. وقد تولى مصنع مصر الجديدة للصواريخ مسئولية تطوير هذه الأسلحة، ووضع لذلك ثلاثة تصميمات: "الظاهر" و"القاهر" و"الرائد"، وتم إنتاج نحو ١٠٠ صاروخ من هذه الطرز الثلاثة، وحمل كل من "الظافر" و"القاهر" رأساً حربياً زنة ٤٥٠ – ٥٠٠ كلغ و٦٧٠ كلغ وبلغ مداهما ٣٧٥ ـ ٣٩٠ كلم و٦٠٠ ـ ٦٢٠ كلم على التوالي. أما "الرائد"، فقد كان من المفترض أن يخصص لأغراض غير عسكرية، وهو قادر على حمل رأس حربي يزن ١٨٠ كلغ يصل إلى مسافة ٩٠٠- ٩٥٠كلم، أو رأس زنته ١٠٠٠ كلغ للاختبارات العلمية وبمدى قدرة ٧٠٠ كلم ».

غير أن هذه المعلومات الخاصة بأداء تلك الصواريخ ظلت معلومات افتراضية إلى حد كبير، فقد انخفض مستوى دقة الصاروخ بسبب عدم كفاءة نظام توجيهه الذي يعمل بالقصور الذاتي، كما أنه، حتى نهاية البرنامج، لم تحقق مصر نجاحاً في تطوير الرؤوس الحربية الخاصة بهذه الصواريخ.

ومع هذا، فقد كانت هذه الأسلحة مفخرة للصناعة العسكرية المصرية، على الرغم من أنها صممت بمساعدة مجموعة من العلماء الألمان بلغ عددهم ٨٠ عالماً (تولوا مهمة الإشراف) إلى جانب نحو ٦٠٠ من الفنيين الغربيين. وفي خلال السنوات الخمس التي نشط فيها هذا البرنامج قبل توقفه، ساعد هؤلاء الخبراء على تكوين فريق مكون من ١٥٠ من المهندسين والفنيين المصريين، وعلى إنشاء عدد من مكاتب البحث والتطوير ذات الصلة بهذا البرنامج.

(٣) ناقلات الجند المدرعة (وليد):

ذلك بقيام شركة النصر للسيارات بحلوان بإنتاج أول ناقلة جند مدرعة لمصر وهي "وليد" وذلك باستخدام تصميم يتطابق إلى حد كبير مع ناقلة الجند المدرعة

(١) يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ص٢٠٩.

السوفيتية من طراز "ب. ت. د ـ ٤٠" وبدأ إنتاجها في أواخر الستينيات وتم تصدير الإنتاج علاوة على إمداد الجيش المصري لكل من الجزائر، السودان، اليمن، وغينيا، وبوروندي".

(٤) إنتـاج الطـائرات:

(أ) طائرات التدريب[١]:

- **جمهورية**: وهو أول مشروع ـ سبق أن ذكرناه ـ قبل ثورة ٥٢، حيث تم إنتاج النموذج المحلي له عام ١٩٥٠، وهي طائرة ذات تصميم ألماني تم تطويره أثناء الحرب العالمية الثانية، وبدأ إنتاجها بعد ثورة ٥٢، حيث خضعت لعمليات تحديث متكررة، وقد أنتجت منها نحو ٣٠٠ طائرة قبل أن يتوقف إنتاجها في نهاية الستينيات، وباعت أعداد منها لكل من الأردن، والسودان، والجزائر، والسعودية، ولا يزال هناك نحو ٢٠٠ نموذج "جمهورية" تعمل في خدمة القوات الجوية بعد مضي نحو ٤٠ سنة على إنتاج أول طائرة منها.
- **القاهرة هـ. أ – ٢٠٠**: في بداية الستينات خطت صناعة الطائرات المصرية خطوة هامة إلى الأمام حين بدأت برنامجين طموحين، أولهما الإنتاج بمقتضى ترخيص لطائرة التدريب النفاثة الأسبانية من طراز "هـ. أ ٢٠٠" سابقاً إنتاج شركة هسبانو، وتحت اسم جديد هو "القاهرة" وقد تضمن البرنامج التصنيع المحلي لجسم الطائرة. وكذلك محركها طراز "أي ـ ٢٠١" والذي تولى إنتاجه مصنع ١٣٥ حتى عام ١٩٧٠ (أنشئ هذا المصنع عام ١٩٦٠) وبلغ إجمالي الإنتاج ٦٢ طائرة قبل إلغاء إنتاجه.

(ب) طائرات القتال[٢]:

- **الطائرة (هـ. أ ـ ٣٠٠)**: تمثلت الجهود المحلية في برنامج طموح لإنتاج طائرة مقاتلة خفيفة هي الطائرة "هـ.أ ـ ٣٠٠" وهو تصميم آخر من شركة "هسبانو" وقد أشرف على تطوير هذه الطائرة في مصر مجموعة من العلماء الألمان بقيادة "براندنر" وأدخلت عليها تعديلات هامة، على أنه قد تم أيضاً إيقاف هذا المشروع.
- **إنتاج مشترك مع الهند "الطائرة" هـ. ف. ٢٤ ماروت"**: وهو التعاون الذي سعت إليه الهند لتصنيع طائرتها المقاتلة بإنتاج مشترك بين الهند ومصر، تقوم الهند بصناعة

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٩.

(٢) نفس المرجع، ص١٨٢.

الهيكل أما مصر فتقوم بتصنيع المحرك، وكانت مصر تنتج المحرك "أي ـ ٢٠٠" ويقول د. يزيد طايع إنها بمثابة المحاولة الوحيدة تقريباً من جانب بلد من بلدان العالم الثالث لتطوير محرك طائرة محلياً مع الأخذ في الحسبان أن المحرك "أي ـ ٢٠٠" أخذ الكثير من المحرك البريطاني "أوزفيوس" والواقع أن ذلك يشير إلى حقيقة هامة، هي أن الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة صناعياً والدول الأقل عنها في مجال التقانة العسكرية في فترة الخمسينات والستينات لم تكن هوة سحيقة يستحيل تخطيها على عكس الوضع السائد حالياً.

- **وكتب أ. هيكل[1] عن هذه التجربة:**

« كذلك كانت مصر أكثر تقدماً في مجال صنع المحركات النفاثة، وكانت الهند أكثر تقدماً في مجال بناء هياكل الطائرات. وجاء "بهابها" للحديث في مجال التعاون النووي، وبعدها بأيام وصل هيكل طائرة من الهند من طراز "هـ ٢٤" ووضع فيه محرك مصري من طراز هـ٢٠٠" وقام طيار التجارب الهندي الشهير "شابرا" بتجربة الطائرة الجديدة "محرك مصري، وهيكل هندي" وكانت التجربة نجاحاً كاملاً، **فقد نزل طيار التجارب "شابرا" مندفعا في اتجاه "آبا بانت" سفير الهند وقتها في مصر، وكان أحد شهود التجربة ليعانقه قائلاً له: "مدهش".. لم أكن لأصدق لو لم أكن بنفسي الذي أختبر الطائرة**، وفي حين أن "جمال عبدالناصر" كان سعيداً بهذا التعاون، فإن آخرين لم يكونوا سعداء، وإنما كانوا يرقبون ما يجرى بتربص كاد صبره أن ينفذ ».

وقد تم إيقاف هذا البرنامج في نهاية عام ١٩٦٨ وحيث ذكر د. يزيد طايع أنه بسبب الصعوبات التي قابلت العاملين المصريين، إلا أننا نرى أن هذه الصعوبات هي أمر طبيعي يقابل أي صناعة في بدايتها، لذلك نرى إضافة عامل تأثير كارثة ٦٧ والتي دفعت إلى تركيز كل إمكانيات الدولة المادية والفكرية في إعادة بناء القوات المسلحة وتهجر القطاع المدني لمدن القنال على حساب استمرار تطوير الصناعة.

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص٤٢٢.

(٥) بناء السفن الحربية:

- **كتب د. يزيد صايغ[١]:**

« وبعد بداية متواضعة، شهدت هذه الصناعة في منتصف شهر تموز (يوليو) ١٩٦٩ طفرة تمثلت في توقيع الاتفاق المصري ـ السوفياتي الذي نص على أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بالخبرة والتدريب اللازمين لبناء السفن، كما تم بناء أحواض بناء السفن في الإسكندرية في ظل توجيهات الخبراء السوفيت، وتم تجهيزها بمعدات سوفيتية، وجدير بالذكر أنه يوجد في مصر حالياً أربعة أحواض لها نشاط في المشروعات المتصلة بمجال الدفاع، وهي "أحواض المقاولين العرب" في الإسكندرية، "أحواض التمساح" في الإسماعيلية وأبوقير وأحواض كاستروا في بورسعيد، وأحواض القنال في بورفؤاد، وعلى الرغم من أن هذه الأحواض تزاول أساساً نشاطاً مدنياً، فقد تولت بعض أعمال بناء السفن للبحرية المصرية، إلى جانب ذلك توجد منشأة أخرى هي المركز الفني البحري المركزي الذي يعد مسئولاً عن معظم أعمال الإنتاج الخاص بزورق الهجوم السريع المصري المزود بالصواريخ المعروف باسم "أكتوبر".

وكانت أحواض "كاسترو" هي التي تولت تنفيذ أول برنامج رئيسي في مجال البحرية في فترة الستينات، وقد تضمن هذا البرنامج إنتاج ثلاث زوارق كبيرة هي "نصر" و"نمر" و"ثأر" وهي الزوارق التي طلبتها البحرية في عام ١٩٦٠ ودشنت في آيار (مايو) ١٩٦٢ وقد بلغ الوزن المزاح لكل زورق ١١٠ طن، وكان كل منها يحمل مدفعاً عيار ٢٠ مم، كما كان كل منها يعمل بمحركين ديزل من طراز "مايباخ" وتبلغ قوتها ٣٠٠٠ حصان، وبلغت سرعة الزورق ٢٤ عقدة، ولا تزال هذه الزوارق تعمل في خدمة البحرية المصرية ».

(٦) الخدمات المساندة (الصيانة، قطع الغيار):

توفر الصناعة الوطنية للأسلحة أحد الميزات التى قد لا نتنبه إلي حجم قيمتها المادية والأمنية وهى الخدمات المساندة "الصيانة وقطع الغيار"، حيث كشفت العقود المبرمة لصفقات الأسلحة مع الدول الأوروبية والأمريكية المبالغة الشديدة فى تقديرها، علاوة على أنها تدرج ضمن شروط العقد حيث تنص اتفاقيات استيراد

(١) **يزيد صايغ**، الصناعة العسكرية العربية، ص٢١٩.

الأسلحة على إلزام الدولة المستوردة أن تقوم الدولة المصدرة بها، وقد تصل قيمة هذه الخدمات إلى ٤ أضعاف قيمة الأسلحة نفسها، خلال فترة العمر الافتراضي لها.

- **كتب د. يزيد طابع[١]:**

« تتضح هذه الملاحظة بشكل أفضل بالإشارة إلى بعض الأمثلة العملية، فقد عبر المسئولون المصريون عن عدم رضائهم إزاء ارتفاع كلفة الخدمات المساندة (الصيانة، قطع الغيار) لطائراتهم الثمانية الأولى طراز "ف ـ ١٦" التى استهلكت مليار دولار من أصل ١. ٥ مليار دولار قيمة المبلغ المخصص للبرنامج فى كل من السنتين اللتين تنتهيان فى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وقد جاءت كل هذه المبالغ من المعونة الأمريكية، حيث أوضحت مصر أنها لا تستطيع تمويل سوى جزء فقط من خدمات المساندة للمعدات الأمريكية حتى العام المالي ١٩٩٢، والواقع أن حجم المشكلة يبدو أكثر هولا، نظراً إلى أن التكاليف المتراكمة لعمليات الصيانة طوال العمر الافتراضي للمعدات قد تصل إلى أربعة أضعاف ثمن شرائها الأصلي ».

وما دامت المسألة أننا سندفع أربع أمثال ثمن الأسلحة، والتي هي معونة أمريكية في صورة صيانة وقطع غيار. إذن المعونة الأمريكية ليست كما فهمنا أنها مجانية، والعملية لا تعدو عن صفقة تجارية على أقساط مؤجلة مضاف عليها فوائد فاحشة وبدون دفع مقدم، على أن استحقاق سداد الأقساط في مواعيد صيانة الأسلحة وتضاف ضمن فاتورة الصيانة.... **والله يرحم أيامك يا كوسيجين.**

من هذه الزاوية تكون استراتيجية صناعة الأسلحة لها اعتبارها.

- **وقد كتب د. يزيد طايع[٢]:**

« وقد انعكست المزايا التي تمتلكها مصر في نواح كثيرة منها إنشاء مراكز التدريب الفني داخل القوات المسلحة التي تتولى مهمة إعداد الأفراد للقيام بأعمال الإصلاح والصيانة للمعدات العسكرية، فالمعهد الفني التابع للقوات المسلحة في القاهرة على سبيل المثال يتولى تدريب الضباط للقوات الأربعة (البرية، الجوية، البحرية، الدفاع الجوي) في حين يقوم معهد التدريب الفني التابع للقوات الجوية بتخريج ٥٠٠ صف ضابط سنوياً وهذه القدرات العامة تساعد الصناعة

(١) نفس المرجع، ص٣٩٠.
(٢) نفس المرجع، ص٢٢٧.

العسكرية على أن تقدم لعملائها المحتملين الذين يشترون صادراتها، خدمات التدريب والخدمات المساندة الأخرى اللاحقة للبيع ».

(٧) البرنامج النووي المصري:

قامت مصر بعمل برنامج نووي لصناعة القنبلة الذرية، في الوقت الذي كانت فيه كل من إسرائيل والهند تقومان أيضاً بعمل برنامجهما النووي الخاص بكل منهما حتى وكأنها كانت مسابقة بين الدول الثلاث، وكانت النتيجة النهائية توقف مصر مؤقتا ـ كما أسلفنا ـ بسبب كارثة ٦٧ مثلما أوقفت أي تطوير لأي صناعة أخرى ثم ألغي هذا البرنامج نهائياً بوفاة الرئيس جمال عبدالناصر، في الوقت الذي نجحت فيه كلا الدولتين اللتين كنا نتنافس معهما في هذا المضمار، والأغرب أن دول أخرى نجحت في هذا الميدان لم تكن قد دخلت نهائياً في ذلك الوقت مثل باكستان وكوريا الشمالية.

- **كتب أ. هيكل[1]:**

« كان "جمال عبدالناصر" شديد الاهتمام ببرنامج إسرائيل النووي، ولقد كان يتابع بنفسه البرنامج المصري النووي، ولكنه كان يدرك أن المشروع الإسرائيلي متقدم في ذلك الوقت بثلاث سنوات عن المشروع المصري. وكان يتفهم أسباب ذلك ويقبلها عن معرفة بأن إسرائيل كانت لها ميزة استقبال لاجئين من العلماء اليهود القادمين من أوربا، فضلاً عن أن آخرين ـ يهود أو غير يهود ـ من الجامعات الأوروبية والأمريكية تطوعوا بجهودهم لمعهد "وايزمان" الذي كلف باستضافة المشروع الإسرائيلي في أيامه الأولى.

ومن المفارقات الغريبة أن العالم المرموق في البرنامج الإسرائيلي، وهو الدكتور "إسرائيل دوستروفسكي" والعالم المرموق في البرنامج المصري وهو الدكتور "محمد النادي" كانا معاً في نفس الوقت يدرسان في لندن، ولبعض الوقت كان معهما في معامل الجامعة الدكتور "بها بها" وهو العالم الهندي المرموق في البرنامج النووي الهندي.

وبشكل ما فإن الدكتور "محمد النادي" كان يعتقد أن التفكير المصري، والتفكير الإسرائيلي يسيران في نفس "طرق الاقتراب" من تنفيذ مشروعيهما، ثم

(١) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ص١٤٨.

بدأت المسافة تتسع بين المشروعين، حين تقدمت فرنسا لمساعدة إسرائيل ببناء مفاعل "ديمونة" في قلب صحراء النقب بقوة ٢٤ ألف كيلو وات، ثم لحقت الولايات المتحدة ببناء مفاعل أصغر في منطقة "سوريك" على شاطئ البحر الأبيض بقوة ٥ آلاف كيلووات ».

- **وكتب أيضاً**[١]:

« وفي يوم ٢٩ مارس ١٩٦٧ كان "جمال عبدالناصر" مشغولاً بشئون التعاون في مجالات الذرة وإنتاج الطائرات مع الهند. كان قد أجرى محادثات هامة مع العالم الهندي "بهابها" المشرف على برنامج الطاقة النووية في الهند، وكان "بهابها" قد جاء إلى القاهرة بدعوة خاصة نتيجة محادثات جرت بين "جمال عبدالناصر" و"انديرا غاندي" في الهند، وفي هذه الزيارة، وفي حديث سري في إطارها تم الاتفاق على روابط أكثر بين برنامج تطوير التكنولوجيا في البلدين، وذلك لفائدتهما معاً. فالهند متقدمة في المجال النووي، ومصر أكثر تقدماً في مجال الصواريخ، وإن ظلت هناك مشكلة في التوجيه بعد غياب الدكتور "بلز" خبير الصواريخ الألماني الذي خاف من التهديد الإسرائيلي، وهجر البرنامج المصري إلى البرنامج الصيني وقتها ».

كذلك ذكر **هيكل** موافقة "شوين لاى" على مساعدة الصين لمصر فى المجال النووي أثناء زيارته للقاهرة حيث كتب[٢]:

« وسأله الرئيس جمال عبدالناصر - عما إذا كانت الصين مستعدة للتعاون مع مصر فى الميدان النووى، وكان رد "شوين لاى" إيجابيا».

- **كتب ايضا**[٣]:

« جمال عبدالناصر كان لديه نظرية - وفي واقع الأمر كان ذلك رأي "نهرو" ونحن تبنيناه - وهو أن البداية للمشروع النووي الحقيقي هي إعداد البشر، لأن العالم سيلتفت إليك بمجرد أن تكون لديك بدايات التشغيل، ولكن ما تستطيع أن تفعله وأنت مطمئن - ودون أن يلتفت إليك أحد - أن تبدأ بالتركيز علي البشر،

(١) نفس المرجع، ص٤٢٢.
(٢) نفس المرجع، ص١٦٢ - ١٦٣.
(٣) جريدة الدستور - العدد ٥٣ - بتاريخ ٢٢ \ ٢٠٠٦\٣١

وبالفعل في أعوام ٥٤ و٥٥ و٥٦ كانت لديك كوادر تدرس جنباً إلي جنب مع القائمين علي المشروع النووى الإسرائيلي، وحاولت أن تتبني مجموعة من البشر في "أنشاص" أكثر مما يحتاجه هذا المفاعل، وبدأت تنشئ معرفة أكبر، ثم تكتسب المهارة، وبعدها تستعد للمفاعل الثاني الأكبر.. إن العالم الذي نعشه الآن ينقسم إلي شعوب تعرف وشعوب لا تعرف، وأنت وقتها كنت تبنى الخامة الأولى.. تستطيع الآن أن تسأل عما حدث، هناك بعض العلماء مازالوا على قيد الحياة، هناك أستاذ اسمه د. محمود محفوظ اسأله كيف كان يتم إعداد الكوادر.. وبالفعل وصلت الكوادر عام ٦٦ أو ٦٧ إلى حد أصبح لديك مع د. محمد النادى ما بين ١٥٠، ١٦٠ كادر على درجة عالية من المعرفة، غير مئات بل آلاف من الفنيين اللذين يفهمون تقنية فى حدود كافية.

عندما دخل الأمريكان فى مصر، وصار لهم نفوذ.. أول ما حدث أن هؤلاء العلماء اختفوا.. بعضهم خرج من البلد مثل د. "المشدّ" الذى ذهب إلى العراق، وقتل أثناء مهمة أرسلوه إليها فى باريس، وهناك كثيرون غيره.. والجزء الأكبر موجود الآن فى كاليفورنيا.. نعم.. تم إقناعهم وإغرائهم ومنحهم الجنسية الأمريكية ».

- **ويتابع هيكل حديثه:**

« تعال وانظر إلى ماتواجهه "إيران" الآن بسبب تطوير طاقتها النووية.. لقد واجهت أنت نفس المشكلة فى صمت، لأن الظروف كانت مختلفة.. لكن مشروعك النووى كان من أسباب حرب ٦٧ ».

(٨) الهيئة العربية للتصنيع نتيجة لنجاح مصر فى (الصناعة والسياسة) معا:

توفى عبدالناصر بعد أن استكمل بناء الأساس القوى والسليم للصناعات العسكرية المصرية، وهو الأمر الذى بلور فكرة إنشاء الهيئة العربية للتصنيع لدى زعماء الدول العربية لتجميع الجهود الإمكانات العربية فى بناء صرح قوى للصناعات العسكرية العربية كأحد عناصر استراتيجية وحدة الصف العربى والعمل على إقامة كيان سياسى عربى واحد، وحيث اعتمد المشروع أساسا على وجود القاعدة العلمية والمهارات والخبرات الفنية للمهندسين والعمال المصريين والتي اعتبرت فى الوقت نفسه نصيب مصر من رأس المال فى المشروع، وبالتالى فإن المشروع كان نتيجة لتفاعل نجاح عبدالناصر فى تأسيس هذه الصناعة مع نجاح دعوته لوحدة الصف العربى.

- كتب د. يزيد صايغ[1]:

« جاءت أول خطوة فى اتجاه التصنيع العسكرى العربى المشترك عام ١٩٧٢ عندما اجتمع رؤساء أركان جيوش ثمانية عشر بلدا عربيا تحت إشراف مجلس الدفاع العربى (التاسع لجامعة الدول العربية) لمناقشة هذه القضية، وقد انتهى هذا الاجتماع بتوصية بإنشاء مشروع مشترك يساهم فيه كل بلد بما يوازى نسبة ٢ بالمائة من إجمالي ناتجة القومى، غير أنه ثبت أنه مثل هذا المشروع كان مغرقا فى الطموح ولم تناقش هذه القضية من جديد إلا فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ».

- وكتب أيضاً[2]:

« ولكن فى واقع الأمر لم تمض هذه الخطط قدما فى البلدان العربية كافة، واقتصر الأمر فى منتصف عام ١٩٧٥ على اشتراك كل من السعودية، ودول الإمارات العربية وقطر ومصر معا فى تأسيس "الهيئة العربية للتصنيع" وكان يتعين على البلدان الثلاثة الأولى أن تقدم رأس المال، فى حين اعتبرت مصر المصدر الأساسى لتوفير البنية الأساسية للمشروع إضافة إلى التقانة والأيدي العاملة، وقد بلغ رأس المال الأولى للهيئة ١.٠٤ مليار دولار، وكان لكل بلد من البلدان الأعضاء نصيب متساو من الأسهم تبلغ قيمته ٢٦٠ مليون دولار، كما كان من المفترض أن يبلغ احتياطي رأس المال ما يربوا على ٩ مليارات دولار، ولكن الرقم لم يكن يتجاوز ١.٤ مليار دولار قبل حدوث التصدع فى العلاقات المصرية ـ العربية فى عام ١٩٧٩، ومن الناحية الإدارية كانت "الهيئة العربية للتصنيع" مسئولة أمام مجلس إدارة يضم وزراء دفاع البلدان الأربعة الأعضاء منها».

الخـــــلاصة:

بعد استعراض رحلة عبدالناصر فى تسليح وتطوير الجيش المصرى، التى بدأها مع الغرب الأمريكي ليتحول عنه إلى السوفيت، ماذا ترى فى نقد كبار القادة ـ ومنهم المارشال مرتجى ـ لهذه السياسة ؟

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص١٥٨.

(٢) نفس المرجع، ص١٥٩.

(٥) القضية الثانية
إتباع طرق وأساليب التدريب العسكري السوفيتية

(أ) ماذا يعنى التدريب بالنسبة للقوات المسلحة؟

تعنى الحياة..... طالما أن مصيرهم في الحرب مرهون على كفائتهم القتالية، والتي تعتمد على التدريب.. وبالتالي فإن جميع أنشطة الحياة العسكرية لجميع أفراد القوات المسلحة فى السلم تتمحور حول التدريب، فمنذ التحاق الأفراد بالجندية حتى خروجهم رديف، وكذلك للضباط منذ التحاقهم بالكلية الحربية حتى خروجهم للاستيداع أو المعاش، يتبرمج نظام حياتهم اليومية والذى يبدأ باستيقاظهم من النوم فى الصباح لينتهى بخلودهم للراحة والنوم فى نهاية اليوم لخدمة برنامج التدريب، ليتضح أن التدريب هو كل شئ بالنسبة للقادة، والضباط، والجنود على السواء. إنها قضية حياة بالنسبة للقوات المسلحة.

على أن الفريق أ. مرتجى تعرض لقضية التدريب بنفس أسلوبه وباستغلال الغموض والإبهام المحيط بالموضوع، فذكر أن "نوعية التدريب العسكرى عندنا متخلفة عنها فى إسرائيل!!".... فإذا كنا لا نعرف شئ عن التدريب فى إسرائيل، ولا حتى المتكلم نفسه المرتجى فكيف ينسب تدريبنا إلى مجهول وينعته بالتخلف!!.

(ب) نظم التدريب العسكرى قضية سياسية:

وقضية "نظم التدريب العسكرى" قضية سياسية فى المقام الأول أكثر من قضية السلاح نفسه. لأنها تعنى رفع الكفاءة القتالية لقوة عسكرية أجنبية الأمر الذى يؤكد بداهةً شرط وجود تحالف سياسى يجمع بينهما لتضمن أنها لا تساعد دولة فى الجانب المعادى لها.

(ج) إسناد مهمة تدريب الجيش المصرى للخبراء السوفيت:

- **كتب الفريق صلاح الحديدى[١]:**

« أكاد أجزم أن فكرة استخدام الخبراء السوفيت فى القوات المسلحة المصرية على مستوى واسع، واتباع الأسلوب الشرقى – كما كنا نسميه – فى تكتيكات وتنظيم هذه القوات، لم تخطر على أذهان المسئولين إلا بعد الاعتداء

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص٥٦ – ٥٩.

الثلاثي، بل كانت نتيجة حتمية له، ففي أعقاب الخسائر الفادحة التى لحقت بالمعدات العسكرية نتيجة تدخل الطيران الإنجليزي الفرنسي، ووضوح مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والمعسكر الغربى، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وصاحبة نفس الأهداف السياسية فى النهاية – مع صديقتيها فرنسا وإنجلترا ـ رأى المسئولون فى مصر أنه من العبث محاولة استرضاء أعداء الأمس القريب، أو تكرار استجداء السلاح من أمريكا، التى سحبت عرض تمويل السد العالى منها ومن البنك الدولى الخاضع لنفوذها، هذا فى الوقت الذى لم يعد فيه سرا حصولنا على ما نحتاج إليه من تشيكوسلوفاكيا، كما لم يعد خافيا موقف الاتحاد السوفيتي، وبالتالى باقى الدول الاشتراكية منا، أثناء العدوان الثلاثى وبعده، وكان الإنذار التاريخي الذي بعث به بولجانين إلى كل من إنجلترا وفرنسا ما يزال صداه يرن في الآذان، ولذا كان من بعد النظر المستند على شجاعة في مواجهة الأمر الواقع، أن قرر المسئولون إيفاد نخبة من كبار الضباط للدراسة في أكاديمية " فرونزا " العسكرية بالاتحاد السوفيتي، وفعلا بدأت هذه الدفعة الأولى دراستها في أوائل عام ٥٧ أي بعد جلاء القوات المعتدية على مصر بأشهر قليلة بل قبل جلاء إسرائيل عن قطاع غزة، وتبعتها دفعة ثانية في أوائل عام ١٩٥٨، كما أوفد ضباط من السلاحين البحرى والجوى إلي الكليات السوفيتية الخاصة بهم.

وتسجل عودة هؤلاء المبعوثين نقطة هامة من التاريخ الحديث للقوات المسلحة المصرية بعد أن تولوا قيادة التشكيلات والوحدات المقاتلة وبعض الوظائف الرئيسية فى رئاسة الأركان العامة، وبذلوا جهودا ضخمة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها حسب الأساليب السوفيتية التى سبق أن درسوها فى الاتحاد السوفيتي، وهنا ظهرت الحاجة إلى بعض الخبراء والمتخصصين في التكتيكات الصغرى والاستخدام التكتيكي للأسلحة وصيانتها وضرب النار، وخلاف ذلك من الموضوعات التى لم تتضمنها مناهج دراسة المبعوثين.

وقد كانوا ـ كما سبق القول ـ من كبار الضباط، وفعلا وصل عدد من الخبراء السوفيت فى أواخر عام ١٩٥٧ وبدأوا عملهم فى الوحدات والتشكيلات ثم ازداد هذا العدد تدريجياً سنة فى إثر سنة حسب الحاجة إليهم وحاجة التشكيلات الجديدة التى كانت تنشأ طبقا لسياسة التوسع الموضوعة للقوات المسلحة.

كان موقف الخبراء السوفيت وتصرفاتهم فى الفترة حتى نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ فوق كل شبهة ترمى إلى اتهامهم بالتدخل فيما لا يعنيهم، وكان لا يعنيهم إلا إجادة عملهم وإضفاء روح الجدية على إنجازاتهم العسكرية، شأنهم فى هذا شأن شعوب الاتحاد السوفيتى الذين يقدسون عملهم، فلم يحاولوا الحصول على سلطات أو نفوذ قد تنفّر القادة والضباط منهم، بل كانوا من الناحية الواقعية تحت قيادة المناطق والقيادات يلبون أية مهمة يكلفون بها ويشرحون - مخلصين - ما يطلب منهم إبداء الرأى فيه متفانين فى عملهم، على جانب كبير من اللباقة فى تعاملهم مع الضباط.

ولم يكن هذا الأسلوب الذى اتبعوه أسلوبا فرديا اختص به البعض دون الآخر، بل كان سياسة اتبعها الجميع مما يثبت وحدة الأوامر التى صدرت لهم من رئاستهم، راسمة لهم هذا الطريق، كما نهتهم عن الحديث فى أى موضوع خارج الأعمال المكلفين بها حتى يكونوا فى مأمن من اتهامهم بأنهم رسل الشيوعية فى مصر وطلاب نفوذ وسيطرة.

وبصفة إجمالية كانت العلاقات بين الخبراء والقادة المصريين مبنية على التعاون الكامل للاستفادة بخبرتهم وما توصلوا إليه من علم وتجربة، فلعبوا دورا كبيرا فى النهوض بتدريب القوات المسلحة وعاونوا هيئة التدريب معاونة فعالة فى رسم وتفهم الأسلوب الصحيح لما يجب أن يكون عليه تدريب القوات، كما عاونوا المناطق والتشكيلات فى وضع سياسة التدريب وتنفيذها.

أما عن موضوع الخطط الحربية أو الاشتراك فى تخطيط الاستراتيجية، سواء فى مسرح العمليات باليمن أو فى سيناء، فلم يتدخلوا إطلاقا فى هذه الموضوعات ولم يطلب منهم التدخل، ولم يطالبوا به ولم تعرض عليهم أية خطط لإبداء الرأي فيها فى يوم من الأيام، وفى الحقيقة أنهم قاموا بعملهم على أحسن وجه وبأشراف وسيلة، حسب الظروف التي وجدوا فيها، ولم يتسببوا فى أية مشكلة سياسية أو شخصية من أي نوع، وكان الجنرال السوفيتي الذي رأس هيئة الخبراء للمرة الأولى ولمدة تجاوزت أربع سنوات مثالا للياقة وللماحية وحسن تأدية الواجب.

أما عن نتيجة أعمالهم القاصرة على التدريب وإعداد القوات للقتال، فقد كانوا ولا شك على جانب كبير من الفائدة، عملوا على توسيع آفاق القادة والضباط إلي ما هو أعمق من الموضوعات التكتيكية التي تنتهي بقتال الفرقة

المشاة أو المدرعة في مراحل الحرب المختلفة، وبدأنا في تفهم العمليات التعبوية والاستراتيجية التي يشترك فيها جيش ميداني أو أكثر والمدعم بعناصر من القوات البحرية والجوية وعناصر من الدفاع الجوى، كما وضع الخبراء أساسا سليما وقويا لتدريب كبار القادة ».

كشف الحديدى عن حقيقة الدور الذى قام به السوفيت لبناء الجيش المصرى، وهى صورة مغايرة تماما للصورة التى عرضها المارشال مرتجى الذى نعت السوفيت بالتخلف متناسيا ومتجاهلا فى المقابل أو بالمقارنة بالدور الذى قامت به بريطانيا والغرب ـ الغير متخلف ـ قبل أن ننقلب عنهم إلى السوفيت؟!.

- **وفى حديث للفريق سعد الدين الشاذلى فى قناة الجزيرة[1]:**

الشاذلى: « فوجئنا بهذه الحرب[2]، دون أن يكون الجيش مدرب لهذا.... وبعدين الجيش عبارة عن كوادر، ناس بيتعلموا من الذين قبلهم. طب إحنا نتعلم من مين؟ !

أحمد منصور: "عفوا" اللى إتعلمتوه إيه أثناء دراستكم فى الكلية الحربية، وما بعدها؟

الشاذلى: بتعلم على الورق

أحمد منصور: لأ، برضوا، يعنى لازم دائما الجيوش بتفترض أعداء ليها تحاربهم، هل كان هناك عدو مفترض فى ذلك الوقت؟

الشاذلى: لأ، يعنى أنا أضرب لك مثل، إحنا فى الكلية الحربية لما نيجى على القنبلة اليدوية، يرسموا لنا القنبلة اليدوية، لم نر القنبلة اليدوية، ولما تشيل كده، تشيل الفل، كلام نظرى.

أحمد منصور: لكن ألم تقوموا فعليا، بالتدريب على ذلك؟

الشاذلى: إطلاقا، إطلاقا، إذا كنت لم تر.

أحمد منصور: حتى بعد ما تخرجت من الكلية الحربية؟

---

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الأولى.

(٢) هي حرب ١٩٤٨، وكان الشاذلي يتحدث عن نتيجة تدريب بريطانيا للجيش المصري قبل ثورة ١٩٥٢.

الشاذلى: حتى بعد ما تخرجنا من الكلية الحربية، فكانت الجيوش معمولة أساسا، عندك البندقية، وعندك الرشاش، الحاجات اللى انت متمرن عليها البندقية، والرشاش ».

أما إذا أجرينا مقارنة بين صورة الجيش المصرى فى المرحلتين، "مرحلة المنهج التدريبى الغربى، ومرحلة المنهج التدريبى السوفيتى" نجد أن السوفيت بدأوا رحلة تدريب الجيش المصرى من الصفر شبه المطلق.

حتى أن الدورات الدراسية للضباط المصريين فى المعسكر الغربى لم يكن يسمح لهم بحضور جميع المحاضرات.

- **وفى سؤال للفريق سعد الدين الشاذلى[١] فى برنامج " شاهد علي العصر":**

أحمد منصور: « طيب اتجاوز هذا إلى فترة ١٩٥٣، واختيارك للقيام بدورة تدريبية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كيف كانت علاقة الأمريكان بالثورة؟

الشاذلى: مش ممكن تكون علاقة سيئة، وأنت بتروح لناس للتدريب، ولو أن فيه بعض المحاضرات كانوا يكتبوا لنا Allied officers not allowed الفرقة فيها أمريكان وفيها ناس من دول مختلفة، فالناس اللى من دول مختلفة يقولوا "Allied"، ففى بعض المحاضرات وبعض حصص لا يسمح لنا بحضورها ».

وفى الجهة المقابلة فإن حضور الضباط المصريين جميع المحاضرات مع الضباط السوفيت فى أكاديميات العسكرية بالاتحاد السوفيتى أحدث نتيجة عكسية، ذلك أن بعض المحاضرات التى تدرس كانت فى علم الاجتماع عن الماركسية الأمر الذى دفع المشير عبدالحكيم عامر إلى تقديم تقرير للرئيس جمال عبدالناصر، الذى أرسل بتعليمات مباشرة إلى سفير مصر فى موسكو وكان رد السفير المصرى[٢] بأنه أثار الموضوع على أعلى المستويات فى موسكو، وقد قيل له "**إن الضباط المصريين يدرسون كل العلوم جنبا إلى جنب مع الضباط السوفيت، فإذا**

(١) نفس المرجع، الحلقة الثانية.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٣٩٩.

كانت رغبة القاهرة وهى كما شرحها، فمعنى ذلك أنه إما أن يوضع برنامج خاص بالضباط المصريين، وإما أن يتغيبوا عن بعض الدروس".

أما عن طبيعة المنهج الدراسي لكلا الكبيرين " الغربي، والسوفيتي " فترك أحد القارب الذين عاصروا هذا الموضوع وذلك في سؤال **للفريق الشاذلي**[1]:

أحمد منصور: « وبدأت الفرق العسكرية تتوجه إلي الإتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٨ ـ كيف كانت بعثتك إلى الإتحاد السوفيتي؟ وما الذي أفادته لك من الناحية العسكرية؟ وكيف كانت طبيعة العلاقات العسكرية المصرية السوفيتية في ذلك الوقت؟

الشاذلي: هو مافيش شك أن واحد زى حالاتي حضر بعثات في أمريكا وبعثات في الاتحاد السوفيتي، يشعر بمدى الجدية في جانب الاتحاد السوفيتي، لأن يعنى مثلا البعثات بتاعتنا إلى أمريكا أو الدول الغربية واحد، أو اثنين، إنما في البعثات للاتحاد السوفيتي تبعت قائد، تبعت فصل كامل مثلا من القادة، فطبعا دي بتعمل عملية إسراع شديدة جدا في أسلوب التعليم، ثلاثين معلم وثلاثين قائد، بالإضافة إلى أنه كان فيه خبراء سوفيت في مصر علشان يعلموا في نفس الوقت، يعنى كانت الماكينة شغالة بأقصى سرعة.

أحمد منصور: الإمكانات العسكرية، هل لاحظت أن الأمريكان كانوا أكبر من إمكانات العسكرية من السوفيت حتى فى التدريب؟

الشاذلى: من ناحية مساعدات التدريب، نعم، عندهم مساعدات، تدريب أفضل، إنما السوفيت مهوماش متخلفين.

أحمد منصور: هل نستطيع أن نقول أن السوفيت بدأوا في تلك الفترة بعد ١٩٥٦ أن يلعبوا دوراً فى بناء الجيش المصري؟

الشاذلي: طبعاً .. طبعًا .. بس مش من الناحية التنظيمية، من ناحية الخبرات بيقدموا الخبرات بتاعتهم، لكن عندما نضع تنظيمهم، فالتنظيم مصري، والفكر مصري، لكن مفيش شك أنه متأثر بالنظريات الحديثة وبالخبرات السوفيتية ».

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثانية.

على أن اتهام كبار القادة لنظام التدريب السوفيتي بالتخلف أبرز صورة أخرى من الإسقاط، ذلك أن التقصير فى التدريب ظهر عندما سيطرة آلية الهدم والتخريب لشلة المشير" على التدريب الأمر الذي كشف إسقاط هذا التخريب على السوفيت.

- **كتب الفريق الحديدي[١]:**

« وقد وصل مستوى التدريب بالجنود في معظم السنوات السابقة للنكسة حتى مستوى فرق مشاة ومدرعة، ويعتبر هذا المستوى مثالياً لدولة في إمكانيات مصر، ولكن في عام ٦٧/٦٦ وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يقتصر تدريب التشكيلات في المنطقة العسكرية الشرقية - وهي المنطقة المناط بها الدفاع عن سيناء – على تدريب مستوى سرية مشاة أو مدرعة فقط بناء على طلب تقدمت به قيادة المنطقة المذكورة، التي ارتكنت في هذا الطلب على نظام الأجازات المتبع في الوحدات التي تعمل في سيناء ».

- **ثم تساءل الفريق الحديدي[٢] في مذكراته:**

« كيف نسمح للقوات التي ستتلقى الصدمة الأولى مع العدو أن تكون أقل في مستواها التدريبي عن باقي القوات المتمركزة فمي العمق؟! كما أنهم لم يستوضحوا سؤالاً آخر هو: كيف أمكن الوصول بالقوات التي عملت في سيناء من قبل، أن تصل في تدريباتها إلى مستوى فرق مشاة أو مدرعة، رغم أن الظروف واحدة؟... وهل يجب أن يرتفع التدريب سنة بعد سنة؟... أو يسمح له أن يكون دون ما وصلت إليه القوات في السنوات السابقة، رغم الظُروف العادية والمناسبة؟ ».

والجدير بالذكرأن قائد المنطقة الشرقية الذي طلب هذا الطلب هو الفريق صلاح محسن وهو الذي قاد القوات المصرية بسيناء في حرب ٦٧ إلى الكارثة، وأول من أطلق صيحة الإنسحاب ثم انطلق بعربته الجيب فاراً من ميدان المعركة ليسابق الريح ويعبر قناة السويس إلى الإسماعيلية.

أما القوات التي كانت تحت قيادة المنطقة الشرقية في السلم وشملها هذا القرار كانت فرقة مشاة مدعمة فقط، أما باقي القوات لم تكن تحت قيادته، حيث كانت في معسكرات حول القاهرة واستكملت تدريبها حتى مستوى الفرقة المشاة.

---

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص٦٠.

وكانت نتيجة مجهود الاتحاد السوفيتي في تدريب الجيش المصري والوصول به إلى مستوى عال، كجيش عصري.

- **في حديث لوزير الدفاع السوفيتي جريتشكو لشمس بدران في موسكو أثناء زيارته في أزمة ٦٧ حيث قال[١]:**

« إنه يعلم أن القوات المسلحة المصرية هي اليوم غير ما كانت عليه منذ عشر سنوات، ولا يوجد أحد يريد استفزازها أو التحرش بها، وأن الاتحاد السوفيتي يسعده أن يرى جمهورية مصر القوية، لأننا نحس أن لنا نصيبا في تشكيل هذه القوة، ليس بالسلاح فقط وإنما بالعمل والخبرة أيضاً، وأنه عندما شاهد مناوراتها خلال زيارته الأخيرة لمصر كان في غاية السعادة، ولهذا فإن أعداء مصر وعملاء الاستعمار يخشون قوتها ويضعون ذيولهم بين أرجلهم اليوم مثل الكلاب المذعورة ».

- **وكتب الفريق الحديدي[٢]:**

« لست أعنى بهذا أن الأمور قد توقفت في القوات المسلحة نتيجة هذه الأوضاع أو أن التدريب على القتال للوحدات والتشكيلات لم يمض في الطريق المرسوم له، أو أن القوضى عمت تنقلات الضباط وتعييناتهم في مختلف الوظائف، فقد كان كل هذا يسير بصورة مرضية بصفة عامة، وقد ساعد على هذا إخلاص العديد من الضباط لعملهم، وتفانيهم فيه، وعدم اهتمامهم بإظهار الولاء، أو إخفائه، بل سارو في تأدية واجبهم، كما أظهر بعض القادة الكبار شجاعة في بعض الأحيان في الوقوف أمام حالات صارخة، تتعلق بتعيينات، أو حتى أفكار لا يرتضوها وقد انعكست هذه الصورة المشرفة على التشكيلات والوحدات في وقت من الأوقات، فارتفع مستواها القتالي، والانضباطي ».

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٦١٥.

(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٠٣.

(٦) القضية الثالثة
نوعية المقاتل المصري

(أ) هل كارثة ٦٧ كانت بسبب نوعية المقاتل المصري أم بسبب نوعية كبار القادة المغاوير؟!

ما المقصود بالنوعية؟.... درجة التعليم أم المستوى الثقافي أم المستوى الاجتماعي أم المستوى الحضاري، أم نوع الجنس.

وعلى أي حال فقد هاجم كبار القادة، المقاتل المصري في كل المستويات، وبالنظر لأحداث الحرب، نجد أن الكلام في هذا الموضوع هو قلب صارخ للحقيقة، ذلك أن كارثة ٦٧ تمحورت في نوعية كبار القادة وليس نوعية الجندي أو الضابط.

ففي الوقت الذي وقف فيه المقاتلون المصريون الشرفاء في مواقعهم "جنوداً أو ضباطاً يقاتلون بشراسة يومي ٥، ٦٧/٦/٦ ضد هجمات مدرعات العدو بمعاونة كافة أنواع النيران من مدفعية وصواريخ وقذائف طائرات العدو المتسيد سماء المعركة، كان كبار القادة يطلقون صيحة الإنسحاب، ليركبوا عرباتهم الجيب وينطلقوا يسابقون الريح، فارين من ميدان المعركة ليعبروا قناة السويس إلى الإسماعيلية، تاركين جنودهم لمصيرهم المجهول دون أن يقوموا بأبسط واجبات القيادة، والتي تحتم عليهم تنظيم تحرك وانسحاب قواتهم، فحدث ما حدث من أمر الكارثة.

وهذا المعنى يحدد صورة توصل إليها علماء النفس تسمى "الإسقاط" وهو أسلوب دفاعي يلجأ إليه الفرد لإبعاد الصفات المشينة أو الغير مرغوب فيها عنه بالصاقها بالآخرين، وذلك لتخفيف حدة التوتر، والصراع النفسي من شعوره بالعيوب التي فيه.

إلا أن الجنرال مرتجي كذب نفسه في نفس الحديث، الذي أعلن فيه تخلف الجندي المصري عن الجندي الإسرائيلي بذكره قصة صمود كتيبة مدفعية مصرية أمام تقدم وهجوم مدرعات العدو الإسرائيلي وطائراته حتى أبيدت عن آخرها..

- **يقول مرتجي**[١]:

« وفي الحقيقة لا يستطيع الإنسان أن ينسى الأمجاد التي صنعتها قوة من المدفعية التي أرسلت، والتي تمركزت في مثلث الطرق شرق الإسماعيلية بهدف إيقاف تقدم اليهود، وهذه القوة صمدت، وظللنا طوال الليل نسمع صوت إطلاق نيرانها على العدو، إلى أن أبيدت عن آخرها ».

(ب) الدكتور/ جمال حمدان يرد على الأكاذيب:

ومع زيادة اللغط والكذب باشتراك بعض الكتاب مع كبار القادة في القدح والتجريح في صلاحية المصريين كمقاتلين، باستخدامهم أسلوب الخبث في اعتبارهم أن ما يكتبوه منقولاً عن تقييمات وأبحاث لبعض الأجانب - وأنها حقائق تستند على نتائج تحليلات علمية موضوعية، **الأمر** الذي دعى **د. جمال حمدان** للرد على هذا اللغط في كتابه شخصية مصر، ونذكر منها بعض الفقرات[٢]:

« مهما يكن فإن سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة في السنوات الأخيرة منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي. فقد أعاد العدو الإسرائيلي والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل أكتوبر. ليلقى ظلالا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر. وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ أشد، وفشل أشد وأشد، فالواقع أن النظرية برمتها إن لم تكن قطعة من أوهام العوام أو الخواص، فإنها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار، أما علمياً فلا أساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما، سواء على المستوى العملي أو النظري أولاً من ناحية الواقع التاريخي، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف في الحرب والقتال إذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين.

بل لقد آخذ على الإمبراطورية من قبل الفرعونية إفراط العسكرية، والإسراف في الحروب وهذا لا يدل إلا على شعب محارب بالطبع، ومنذ البداية، وللنبي محمد بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، إذ أوصى العرب أن أتيح لهم فتح مصر، أن يتخذوا منها "جنداً كثيفاً لأنهم خير أجناد الأرض" وعلل ذلك بأنهم "في رباط إلى يوم القيامة".

---

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٩١.

(٢) **جمال حمدان**، شخصية مصر، ج٢ -ص٧١١.

ومن بعد كان نابليون، يعتبر أن الجندي المصري خامة مُثلى للجيش المقاتل، حتى قال أنه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الأتراك والألبانيين، وكانوا هم كل جيوشه، وبهم حقق إبراهيم كل انتصاراته، وكان إبراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصري، وبعده علناً خير من المقاتل التركي. أما اليوم فإن سيناء أكتوبر هي آخر دليل قاطع على الشعب المحارب، وآخر تكذيب دافع لنظرية الشعب غير المحارب ».

- **ذكر أيضاً**[1]:

« أما عن الجنس فحتى أشد العنصريين غلواء، لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة، وأخرى غير محاربة، ومع ذلك فحتى من هذه الزاوية هناك مغالطة ساذجة، تكذب نفسها بنفسها، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر، وحكموا وسقطوا فاستقر منهم من استقر، وانصهر واستوطن نهائيا كما رأينا.

فالمصريين إذن بينهم الآن كل العناصر التي هي ـ بالتعريف أو بالفرض وإلا لما دخلوا وتغلبوا ـ "محاربون أشداء" فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعب غير محارب؟! ».

- **وذكر أيضاً**[2]:

« كذلك لماذا نعد الموجات الغازية في بريطانيا تعميراً لا استعماراً؟! إن كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمر الجرمان، النيوتون، على التتابع وبلا انقطاع منذ الكلث. وحتى وقت قريب جداً من القرن الماضي كان ملوكها المستوردون من القارة لا يعرفون الإنجليزية. وبالمثل ما أكثر في أوربا الحالات التي كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، إما بالوراثة، أو الغزو، أو المصاهرة، والمعاهدة... إلخ. والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هي دائما التي تذكر كنموذج للظاهرة. ولا تفسير حقيقي لهذا التخصيص إلا أنها مركز من أهم مراكز التاريخ. وأن تاريخها معروف جيداً، وموضع اهتمام خاص جداً ».

---

(١) نفس المرجع ص٧١٣.

(٢) نفس المرجع، ص٧٠٥.

(٧) القضية الرابعة
هدف الجيش المصري في حرب ٦٧

(أ) الخطة (قاهر) حددت هدف ومهمة كل فرد في القوات المسلحة في الحرب:

حددت الاستراتيجية العليا للدولة الهدف السياسي للحرب وصدرت التوجهات واضحة لجميع قطاعات الدولة (الخارجية، الداخلية، الاقتصاد، الثقافة، أعلام، صناعة، زراعة.... الخ) ومنها القوات المسلحة، والتي تسمى بالاستراتيجية العسكرية، وقامت القيادة العامة بتحويل الهدف السياسي إلى هدف عسكري، حيث قامت هيئة العمليات بعمل خطة عسكرية، لتنفيذ هذا الهدف وتحت الاسم الكودي "قاهر".

وفي هذه الخطة تحدد لكل تشكيل رئيسى مهمته في الحرب، الذي قام بالتالي بتحديد مهام وحداته المرؤوسة التابعة له، وهكذا.... حتى تحدد لكل جندي في القوات المسلحة مهمته ودوره في الحرب، أما معنى عدم تحديد هدف للجندي هو ما يعني عدم وجود خطة عسكرية أساساً.

(ب) لماذا يشكك مرتجي في وجود خطة لحرب ٦٧؟

- **يقول مرتجي:**

> « أن العسكري الإسرائيلي كان يعمل لهدف معين، ونحن لا نعمل لأي هدف، هناك غموض في الهدف، والغرض .. الخ ».

نجاح المرتجي في التشكيك في وجود خطة عسكرية للجيش المصري في حرب ٦٧ معناها سقوط كل مسئوليات كبار القادة عن أدائهم في الحرب، الذي يعتمد على وجود خطة عسكرية تحدد مسئوليات وواجبات كل قائد بدقة في الحرب، والأمر فيه مبالغة في " الاستهبال " والاستخفاف بالرأي العام المصري.

ثم الكلام عن أهداف إسرائيل بإعجاب، والتي هي أهداف عدوانية توسعية لإقامة وطن لتجميع يهود العالم تحت شعار " من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل"، وطالما علم المارشال مرتجي بأهداف إسرائيل العدوانية التوسعية، ألا يدعوه هذا الأمر لاستنتاج رد الفعل التلقائي الواجب للدفاع عن أرضنا وأرض سوريا التي طلبت معاونتنا في أزمة ٦٧، حتى يظهر فى أسلوب كلام مرتجي وإعجابه الشديد بأهداف إسرائيل ما يكشف عن روح عدم الولاء أو الانتماء لمصر، وإلا فعلى

أي أساس كنت قائداً عاماً لقوات الجبهة في حرب ٦٧ أيها المارشال وأنت لا تعرف مهمة الجيش؟!!.

هذا على الرغم من أن هذا المرتجي ظل يطلق التصريحات في أيام ما قبل الحرب مباشرة إلى العالم أجمع عبر الإذاعة وعبر باقي وسائل الإعلام عن استعداداتنا العسكرية في مواجهة العدو الإسرائيلي، حيث كتب **الحديدى**[1]:

« وبدا لها ـ قيادة الجبهة ـ أن خير تدعيم لسلطانها ينحصر في أن تذيع بيانات انشائية موجهة إلى القوات، تستحث فيها هممهم لتحقيق النصر في المعارك المقبلة، ونشرت هذه البيانات على صفحات الجرائد وأذيعت على العالم من محطات الإذاعة المصرية، كما نشرت المجلات كثيراً من المؤتمرات الصحفية والأحاديث الخاصة تأكيداً لمسئولية القيادة الجديدة عن جبهة قتال إسرائيل ».

كيف بعد كل هذا يعلن أنه لا يعرف للجيش مهمة؟!!.

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١٥٩ - ١٦٠.

(٨) القضية الخامسة
اشغال القوات المسلحة بقضايا سياسية

هي صورة أخري واضحة لخلط الحقائق. حين قام "مرتجي" بمزج مجموعة قضايا سياسية غامضة، لا يعرف الرأي العام أي شئ عن تفاصيلها والإيحاء بأنها تسببت في الإسراف وبعزقة أموال الدولة، وهو الوتر الحساس الذي يلمس وجدان الشعب، وكيف أنه يقف مع مصلحة الشعب والوطن، ثم أوحى بأن هذه القضايا أضافت زيادة على الإسراف اشغال القوات المسلحة بها عن واجبها الأساسي، فلم تهيأ لها الاستقرار حتى أحدثت لها هزات!!.

على أن هذا الأسلوب البعيد تماماً عن الموضوعية يكشف أنه ليس من ورائه إلا تشويه الحقائق والشوشرة، ذلك أنه طرح مجموعة قضايا كبيرة غير معروفة وبدون شرح في جملة واحدة اعتبرها أدلة إثبات على صحة كلامه !!.

ومع ذلك فسوف نشير فقط إلى هذه القضايا:

(أ) اشتراك كتيبة مظلات مصرية ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونغو:

اشتراك كتيبة المظلات المصرية بقيادة العقيد سعد الدين الشاذلي، ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونغو كانت ضمن الالتزامات السياسية لمصر، باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي وعليها أن تكون عضواً إيجابي في المحافل الدولية، ولم تشكل مهمة كتيبة المظلات حمل ثقيل على ميزانية مصر، باعتبارها أمراً صغيراً في الوقت الذي كان الأمر يمثل المظهر اللائق بدولة مستقلة، على أن المرتجي لم يوضح كيف شغلت هذه الكتيبة القوات المسلحة المصرية؟!.

فكتيبة المظلات انفصلت تماما عن القيادة العامة فى مصر، ووضعت تحت قيادة الأمم المتحدة وأصبح اتصالها إداريا بالسفارة المصرية بالكنغو ووزارة الخارجية، والرئيس جمال عبدالناصر، على اعتبارها عملية سياسية بحتة لا دخل للقوات المسلحة بها.

- **ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي[1] الذي كان قائداً لكتيبة المظلات بالكنغو في أجابته لأسئلة برنامج " شاهد على العصر " لقناة الجزيرة:**

أحمد منصور: « قيادتك في ذلك الوقت، هل كنت بتعود للقيادة المصرية أم إلى قيادة الأمم المتحدة؟

سعد الدين الشاذلي: لأ إلى قيادة الأمم المتحدة طبعاً، لأن أنا تابع للأمم المتحدة، والقيادة بتاعة الأمم المتحدة في (ليوبولفيل) وأنا كانت القاعدة بتاعتي في (جنز أب) ».

- **وفي سؤال آخر:**

أحمد منصور: نعود إلى الكنغو وما ذكرته سعادتك من أن كان فيه شكل من أشكال الاستفادة من خلال الاحتكاك.

سعد الدين الشاذلي: ما فيش شك، الإفادة العسكرية مثلاً أننا لأول مرة بنشوف قوات مسلحة أجنبية، يعني إحنا ما كنش أيامنا لا بنعمل مناورات مشتركة مع دول أخرى لأن أمريكا وإنجلترا دول كلهم أعداء بالنسبة لنا، يعني بالعكس بنخفي عنهم كل أسرارنا. وهذه الأسرار لا يمكن أن نخفيها، لما تعمل مناورات مشتركة مع دول أخرى".

(ب) مساعدات مصر لتحرير الجزائر:

تقديم مساعدات للثوار الجزائر لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي سواء بتقديم أسلحة أو معونات مالية هي قضية سياسية حيث كلفت المخابرات العامة بالدور التنفيذي لتسليم هذه المعونات، ولم يكن للقوات المسلحة أي دور في هذا الموضوع، وإلا فلماذا لم يوضح المرتجي ماهية الدور الذي قامت به القوات المسلحة في هذا الأمر؟!.

(ج) الوحدة بين مصر وسوريا:

هو أيضاً من الموضوعات السياسية الغامضة، والتي ما زالت أسرارها لم تنشر على الرأي العام المصري، ولسنا بصدد تحليل هذه القضية، إلا أنه باختصار فإنها

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثالثة.

أحد القضايا التي تدخلت فيها "شلة المشير" كسلطة سياسية من خلال رئاسة المشير للإقليم السوري، وفرضت إرادتها على الدولة وظهرت آليتها - "الهدم والتخريب" - وبالتالي استطاعت تنفيذ أقذر جرائمها السياسية في حق الأمة العربية بأكملها بفصل الوحدة بين مصر وسوريا. ويمكننا الرجوع للفصل الثاني من الكتاب، والتي وضحنا فيه كيف فرضت شلة المشير نفسها وإرادتها على نظام الحكم، وليس العكس، فلم يكلف الرئيس جمال عبدالناصر المشير عبدالحكيم عامر بأي مهام سياسية لا في سوريا ولا في غيرها إلا بقدر ما فرضه المشير عامر على عبدالناصر بحكم قوته وفرض إرادته علي الدولة حتى تدخل في كل شئون الدولة. ومن جهة أخرى فإن كل آليات الحكم لشلة المشير خرجت من مكتب المشير، وبالتالي فإن القيادة العامة للقوات المسلحة بجميع أجهزتها وهيئاتها كانت متفرغة لإدارة أعمال القوات المسلحة.

(٩) القضية السادسة
حملة اليمن العسكرية

(أ) غموض أحداث حملة اليمن العسكرية:

على عكس حرب ٦٧ التي جرت كل أحداثها بكل تفاصيلها أمام أعيننا، كانت حرب اليمن بمسرح عملياتها البعيد عن أعيننا لمسافة تزيد عن ٢٠٠٠ كم والتي أحيطت كل أحداثها بسور من السرية صنعته السلطة العسكرية، الأمر الذي أتاح لكبار القادة حرية إعلان ما يتراءى لهم من معلومات، فأعلنوا في حياة عبدالناصر عن صور من الانتصارات العسكرية الرائعة ظهرت أثناء تحقيقهم أهداف الدولة المكلفين بها.

وبعد وفاة عبدالناصر كذبوا أنفسهم، وأعلنوا أن معارك اليمن كانت سلسلة من الهزائم والخسائر العسكرية المتتالية وأنها لم تحقق أي أهداف لمصر، الأمر الذي يفرض الشك في أقوالهم، فما يدرينا في أي المرتين كانوا كاذبين وفي أيهما كانوا صادقين؟! وقصة حملة اليمن من أكثر الموضوعات تعقيداً نظراً لصعوبة الوصول لحقائقها، مع اعتبار ضرورة تحليل آراء الجانب اليمني سواء المؤيدين للثورة اليمنية أو المعارضين لها، والذين كانوا يمثلون الجانب المعادي لنا في الحرب، الأمر الذي يحتاج إلى مجهود كبيرقد يخرجنا عن موضوعنا الأساسي، وبالتالي فإننا

سنكتفي بتحليل الخطوط الرئيسية لملامح حرب اليمن لتساعدنا في معرفة تأثيرها على حرب ٦٧، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى أحد الفرسان المصريين المخلصين ليضلع على القضية من داخل اليمن لاستقصاء حقيقة وجلية الأمر.

(ب) الأحداث السياسية تشير لانقسام فى وحدة الصف المصري:

وتظهر بداية فى التناقض الغريب فى خطوط السياسة المصرية تجاه معالجة القضية والتى تظهر فيما كتبه **الفريق الحديدى**:[1]

> « يحضرنى قول مشهور للرئيس عبدالناصر لأحد الوفود العسكرية الأجنبية وكان الحديث حول أهداف مصر من تدخلها فى اليمن يقول عبدالناصر "لم يكن فى نيتنا أن نتدخل فى اليمن... لقد أرسلنا سرية مشاة فقط، ولكننا أجبرنا على تقوية هذه السرية ثلاث فرق أو أربعة" ».

ترى .. بأي أسلوب أجبر عبدالناصر علي التورط في اليمن؟ !

وبالتحليل نجد أن الممارسات السياسية لبعض المسئولين كانت تخالف الخط السياسي الرسمي للدولة، حتى نستطيع أن نميز بوضوح ثلاث آليات سياسية كانت تدير سياسة مصر فى المسألة اليمنية أحدها آلية العمل السياسي للسيد أنور السادات، والثانية آلية الدولة "الخارجية المصرية والرئيس جمال عبدالناصر"، والثالثة "آلية الجيش".

١. السيد أنور السادات كمسؤل سياسى عن مسألة اليمن:

وهى آلية الممارسة السياسية الفعلية، التى قام بها السيد أنور السادات لمعالجة مشكلة اليمن على أرض الواقع بالاتصال المباشر مع أطراف القضية ومن مشايخ وزعماء القبائل اليمنية لكلا طرفى النزاع " المؤيدين للثورة، والغير مؤيدين " وكذلك الأطراف الأخرى، وقد كلف " السادات " بالمهمه من لحظة قيام ثورة اليمن حيث تم تعيينه مسئولاً سياسيا عنها ليسافر إليها على رأس وفد لدراسة الموقف وتقديم تقرير مفصل عما يتراءى له، والذى بدأه بطلب اشتراك قوة عسكرية مصرية صغيرة بهدف مساندة رمزية للثورة، ثم مسئوليته فى تصعيد الموقف حتى تحول إلي صراع عسكرى ثم تصعيد هذا الصراع إلي ما لا نهاية..... وجميع المعلومات عن هذه الممارسات سرية، مع اعتبار عدم توثيقها - أى ليس لها أى

---

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص١١٤ – السطر ٨.

مستندات - باعتبار أن هذه اللقاءات والاتفاقات كان لها أسلوبها الخاص والتى قد تحتم سريتها. ثم كان تقدير وحب الشعب المصرى للسادات بعد أن تولى حكم مصر وراء عدم محاولة كشف النقاب عن هذه المسألة.

- **كتب الفريق الحديدى[1] وهو أحد كبار المسئولين عن حرب اليمن:**

« لا يمكن أن أتجاهل الفترة التى ساهمت فيها بدور كبير. كان بلا شك له أبعد الأثر فى سير الأمور ، أما كيف بدأت القصة؟.... ومتى علمت بها القاهرة؟.... وما موقف المسئولين إزاءها؟.... فهذا ما لا أستطيع التعرض له، والخوض فى تفاصيله، فهناك أسرار للدولة لا يجوز تداولها أو نشرها ، ويجب حجبها فترة طويلة حتى تفقد قيمتها بالتقادم، مع يقينى بأن قلائل معدودين هم الذين يعرفون كيف بدأت القصة، وشكّى الكبير فى أن أحدهم سيقوم يوما على تدوين الحقيقة كاملة ».

ورغم السرية التى أحاطت كل الممارسات السياسية للسادات، إلا أن الأمر لا يخلو من خروج بعضها عن نطاق السرية ، وعلى سبيل المثال:

قام السيد أنور السادات بعرض د. عبدالرحمن البيضانى، كشخصية سياسية على مسرح أحداث اليمن وفرضه على نظام الحكم اليمنى الثورى باعتبارها رغبة السياسة المصرية، وبذلك يختلط الأمر فيما إذا كانت السلبيات التى قام بها د. البيضانى بناء على رغبة وتعليمات أنور السادات؟ .. أم بإرادة مستقلة من د. البيضانى؟.... وهو أسلوب ملتو فى السياسة لتحريك الأحداث بدون أن يظهر المحرك الحقيقى لها.

- **ويقول أ. سامى شرف سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات عن د. البيضانى[2]:**

« كان بعيداً عن المسرح السياسي ولم يظهر إلا فى منتصف سنة ١٩٦٢، ورغم أصله اليمنى، فقد ظل بعيدا عن أرض اليمن خلال دراسته الطويلة بمصر ، ثم سافر لألمانيا ليعمل هناك كدبلوماسى، ثم عاد للقاهرة وتزوج من سيدة مصرية، مما جعله أبعد مما يكون عن معايشة حقيقة الأوضاع باليمن، وكان

---

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٣٨ – السطر ٩.

(٢) **عبدالله إمام**، عبدالناصر كيف يحكم مصر، ص٣٣٩.

متباعدا تماما عن أى نشاط نضالى بالإضافة إلى عدم ثقة العناصر القيادية اليمنية فيه ».

وتتكشف سياسة السادات من خلال أحاديث البيضانى فى الإذاعة المصرية فى صوت العرب وحيث فتح أنور السادات له باب الإذاعة، وحيث يقول **سامى شرف**[١]:

« كانت مصيبة، حيث هاجم الهاشميين هجوما عنيفا بلا مبرر، غير مدرك أن أغلبية الضباط والقيادات الوطنية المشاركة للأعداد فى الثورة من الهاشميين، كما كان عدد كبير منهم فى سجون الإمام أحمد حميد الدين، وكانوا الهاشميون فى مقدمة الكفاح والنضال اليمنى، اعتبرت هذه الأحاديث من البيضانى، مقدمة للتفتيت وتخريب القوى الثورية، بالرغم أنها أوقفت بناء على طلب من صنعاء ».

- **ويقول كذلك رداً على سؤال عن علاقة عبدالرحمن البيضانى بالقوى الوطنية الأخرى**[٢]:

« لم تكن له علاقات داخل اليمن، وفى القاهرة لم يكن على وفاق مع النعمان، والزبيرى، عندما كانا لاجئين هنا، وقد انعكس الخلاف على الأوضاع بعد الثورة، فى صراع عندما بدأ يعرض نفسه بشكل ضاغط على الثورة ـ مستغلا معرفة كل الأطراف بعلاقته بأنور السادات ـ مبعدا القيادات التى تحملت مسئولية الأعداد للثورة، وقد شهدت الفترة التى أعقبت قيام الثورة مباشرة، تعاونا بينه وبين السلال، وبالذات بعد اتفاق على أخذ البيعة لتعيين السلال رئيس للجمهورية، وترقيته لرتبة المشير، على أن يصبح البيضانى نائبا لرئيس الجمهورية، ويقوم بتشكيل الوزارة، ثم ذلك مدعيا أن القاهرة هى التى ترى ذلك، إلا أن شهر العسل بين السلال والبيضانى لم يستمر طويلا وبدأ الخلاف بينهما لينعكس بالتالى على الأوضاع ».

وبالتالي كانت تصرفات البيضانى محسوبة على سياسة مصر ـ للأسف ـ والتى تحسب على آلية الممارسات السياسية للسيد أنور السادات

(١) نفس المرجع، ص٣٣٩.
(٢) نفس المرجع، ص٣٤٠.

٢. آلية الدولة " الخارجية المصرية وعبدالناصر " فى مسألة اليمن:

تركزت الممارسات السياسية الخارجية المصرية فى محاولات عبدالناصر لإنهاء المشكلة، والتى تركزت فى محاولاته المتواصلة والمستميتة مع الملك فيصل للتوصل إلى اتفاق لإنهاء حرب اليمن بما يضمن مصلحة الشعب اليمنى.

- **كتب هيكل**[١]:

" وكان المثال الصارخ لذلك هو حرب اليمن، التى حاول "جمال عبدالناصر" إيقافها بكل وسيلة أثناء اجتماع مؤتمر القمة الثانى فى الإسكندرية (سبتمبر ١٩٦٤) وقد حضره الأمير "فيصل ال سعود" نائبا عن الملك، وكان قد بدأ بالفعل عملية تطويق أخيه الملك "سعود" تمهيدا لعزله، وقد أحس "جمال عبدالناصر" ومؤتمر القمة مازال منعقدا فى الإسكندرية، أن حل قضية الحرب فى اليمن مازال بعيدا، فقد وصله نص حوار جرى فى حديقة قصر المنتزه بين الأمير "فيصل" والرئيس التونسى "الحبيب بورقيبه"، وفى هذا الحوار ورد على لسان الأمير "فيصل" قوله إنه إذا لم ينسحب الجيش المصرى من اليمن فنحن على استعداد لأن نجعل منها مقبرة كبيرة له !

وكان جمال عبدالناصر أول راغب فى سحب الجيش المصرى من اليمن، فلم يكن تدخله هناك أمنية سعى اليها، وقصد لها، ولكنه كان يرى نفسه مضطرا بضرورات حماية الثورة التى تعرضت للحرب عليها من لحظة إعلانها ".

- **وكتب أيضاً**[٢]:

« ولقد تصور "جمال عبدالناصر" عندما راح يحاول بذل جهد مكثف أن يستطيع تحكيم الملوك والرؤساء العرب فى العلاقات بينه وبين الملك "فيصل" فقد كانوا جميعا شهودا على محاولة اتفاق بذلت فى مؤتمر القمة بالإسكندرية "سبتمبر ١٩٦٤" وقد كتب بالفعل خطاب وجهه إلى الملوك والرؤساء العرب بهذا الخصوص، ولم ينتظر عبدالناصر حتى يرد عليه الملوك والرؤساء العرب ولكنه كان يسابق الزمن ويحاول بكل الطرق لإنهاء المشكلة ».

---

(١) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٦٢.

(٢) نفس المرجع، ص١٨٥ - ١٨٦.

- **كتب أ. هيكل[١]:**

« كان "جمال عبدالناصر" يتصور أن مسافة الخلاف الموضوعي بينه وبين الملك "فيصل" فى شأن اليمن ليست هى من صميم القضية، ولكن صميم القضية هو الشكوك المترسبة فى النفوس أولا، ثم جهود جماعات المستفيدين من معركة اليمن، وهم تحالف بالغ القوة يضم عددا من أجهزة المخابرات الغربية، إلى جانب إسرائيل، وإيران إلي جانب ثلاثي "تجار السلاح وسماسرة البترول، ورجال المخابرات المختلفة" من بين العرب.

وعلى نحو ما فإن "جمال عبدالناصر" شدّه التفاؤل فى بعض اللحظات، وتصور أن هناك صراعاً يدور حول روح وضمير الملك "فيصل" وأنه إما أن يأخذه التحالف الإقليمى الدولى الذى يحيط به، وإما أن يتركه لهم ويواجه النتائج.

وأحس "جمال عبدالناصر" أنه ربما يستطيع أن يدخل هذه المنافسة على روح وضمير الملك "فيصل"، ويخرج منها بتفاهم يحتفظ بالأوضاع فى العالم العربى تحت السيطرة العربية بدلا من أن تبدو المنطقة منفلتة ـ كما تبدو الآن ـ فى طريقها بأقصى سرعة ممكنة الى صدام تظهر بوادره، وإن ظلت خافية مخططاته الدقيقة وتفاصيلها ! ».

وأصدر عبدالناصر تعليماته إلى السيد حسن صبرى الخولى ـ الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية ـ كى يعمل على ترتيب لقاء بينه وبين الملك "فيصل" وحيث نجح فى ترتيب هذا اللقاء، ولما كانت رغبة عبدالناصر صادقة فى إنهاء مشكلة اليمن فقد رأى أن يذهب إلى الملك "فيصل" فى المملكة السعودية لإبداء حسن النية، أو لعله يرضى غروره وكبرياءه أنه هو الذى جاء إليه ليتفاوض معه، وبذلك سافر عبدالناصر الى السعودية ليصل يوم ١٩٦٤/٨/٢٢، يحمل معه مقترحات مصر لحل المشكلة والتى تتبلور فى استفتاء لتقرير مصير نظام الحكم الجديد فى اليمن بواسطة الشعب اليمنى على أن يجرى هذا الاستفتاء تحت الإشراف المشترك لمصر والسعودية وأية أطراف عربية أخرى يمكن الاتفاق عليها.

---

(١) نفس المرجع، ص١٨٦ – ١٨٧.

- وكتب أ. هيكل[١]:

« يوم ١٩٦٥/٨/٢٤ تم التوصل إلى ما عرف بعد ذلك باسم "اتفاقية جدة" وكان أهم ما فيها هو الاتفاق على ثلاث نقط مبدئية:

(١) يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ١٩٦٦/١١/٢٣.

(٢) تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور.

(٣) تتعاون المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسون عضوا، تمثل القوى الوطنية، وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة، حسب ما تم الاتفاق عليه ».

على أن النجاح في إنهاء مشكلة اليمن لم تكن لتتوقف على مدى الإخلاص والنية الصادقة للزعيمين "عبدالناصر" و"فيصل" بقدر ما توقفت على مدى قدرة كل زعيم فى السيطرة على الطرف الذى يمثله فى إدارة الصراع الدائر بينهما، ليتضح لنا أن فشل محاولات عبدالناصر المستميتة لإنهاء المشكلة مع الملك فيصل لم يكن إلا الدليل والإثبات والشاهد على وجود قوى مؤثرة لها دوافعها فى استمرار هذه الحرب. وفى فترة الهدوء التي أعقبت الاتفاقية، قام الملك فيصل بزيارة القاهرة رداً على زيارة الرئيس جمال عبدالناصر له، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء فى سبتمبر ١٩٦٥م، ولم تكن فترة الهدوء إلا استعداداً لإشعال الصراع مرة أخرى، حيث تحركت القوة المؤثرة على القرار السعودى لعرقلة تنفيذ الاتفاق الذى تم بين عبدالناصر وفيصل، وذلك عندما اختلقوا خلافات فى اجتماع يوم ١٩٦٥/١٠/٢٣م لمؤتمر القوى الوطنية اليمنية فى مدينة حرض، وهو المؤتمر الانتقالى الذى يتكون أعضاؤه من ٥٠ عضو يمثلون القوى الوطنية فى اليمن ـ البند الثالث من اتفاقية جده ـ وكانت حقيقة الخلاف شكلية من الظاهر حول إلغاء اسم جمهورية اليمن، الذى لا يعترف به المؤيدين لنظام الملكي السابق ـ والحقيقة أن القضية لم تكن شكلية بقدر ما هو أسلوب العناصر المسيطرة على المسار السعودى لأمور

(١) نفس المرجع، ص١٩٤.

اليمن فى عرقلة تنفيذ بنود الاتفاقية وبالتالى عدم تنفيذها - والرجوع مرة أخرى للصراع المسلح.

ويلخص الرئيس جمال عبدالناصر رأيه فى الموضوع فى حديث مع "جورج ماكجى" مساعد وزير الخارجية الأمريكية والذى كان فى زيارة للقاهرة فى ١٩٦٦/٤/٨م[١] حيث سألة "ماكجى":

« ألا يمكن لأحد من المسئولين المصريين أن يذهب إلى السعودية مرة أخرى؟ ورد عليه جمال عبدالناصر قائلا: إننى بدأت أفقد الامل، فإن فيصل مثلكم أخطأ فى فهم معنى زيارتى له بقصد الوصول إلى حل فى اليمن. فقد تصور إننا مضغوطون بين اليمن وإسرائيل، وهو لا يعرف أننى ذهبت إلى السعودية فى العام الماضى لأن الجيش طالبنى بأن أعطيه الحرية فى ضرب قواعد العدوان. فلم تكن هناك فائدة فى قصر نشاطنا على مواجهة قوات المرتزقة الأجانب فى اليمن، وإنما كان ضرورياً لاستكمال ردع العدوان أن نقوم بضرب قواعده، وكان معنى ذلك أننى أضرب السعودية، ولكي أتجنب هذا القرار الصعب فقد ذهبت بنفسى إلى مقابلته بغير حساسية، وأخطأ فى فهم موقفي».

وهكذا وبفعل أسباب وظروف سياسية "محلية، وإقليمية، وعالمية" استمر الصراع العسكرى فى اليمن حتى كارثة ٦٧.

٣. دوافع القوى المسيطرة على مسار القرار السعودى:

- **كتب أ. هيكل عن القوى المسيطرة على مسار القرار السعودى:**[٢]

« وربما كان أخطر إفرازات حرب اليمن فى تلك الفترة "منتصف الستينات وما حولها" هو ظهور مجموعة قوة عربية جديدة وصلت إلي قرب مواقع صنع القرار فى بعض العواصم التقليدية، وكان معظم أفراد تلك المجموعة من رجال أجهزة المخابرات المحلية المتصلين بمخابرات الدول الغربية الكبرى. وكانت بداية ظهورهم هى الحاجة إليهم فى الاتصالات مع أجهزة المخابرات فى الغرب. وفى صفقات شراء السلاح. وربما كان النموذج الظاهر لنوعية الرجال من هذه

(١) نفس المرجع، ص٣٢١.
(٢) نفس المرجع، ص١١١.

المجموعة رجل مثل "عدنان خاشقجى" الذى تردد اسمه وقتها، كأبرز سمسار سلاح بين مجموعة من نفس النوع تضم كثيرين.

وتلاقت هذه المجموعة المهتمة بالسلاح - بواقع الصلات العملية - مع مجموعات المخابرات الدولية المهتمة بالمنطقة، والعاملة فيها تحت الارض وفوقها. ثم أصبح التلاقى الثنائي بين تجار السلاح وبين عملاء المخابرات تجمعا ثلاثيا حين انضم إلى الفريقين فريق ثالث دفعته مصالح سابقة ولاحقة إلى التحالف معهما وهو شركات البترول.

ولقد كان هذا التحالف الثلاثى "السلاح والمخابرات، والبترول"، هو الذى أخذ على عاتقه مهمة تغيير شكل الحرب فى اليمن حين استخدم آلاف المرتزقة الاجانب من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وغيرها للقتال ضد الجيش المصرى فى اليمن. وكان هذا التحالف الثلاثى هو الذى جَرّ إلى ساحة الحرب عدداً من قوى المنطقة فى مقدمتها إيران، تحت حكم الشاه الذى سارع إلى مسرح اليمن يصفى مع " جمال عبدالناصر " حسابات كثيرة لم تبدأ فيه. ثم انضمت إسرائيل إلى هذا التحالف، وكان تجار السلاح هم الذين فتحوا لها الأبواب. وكانت جاهزة للدخول تنتظر فرصتها حتى جاءت الدعوه فى لقاء تم بين "عدنان خاشقجى" و"شيمون بيرز" فى باريس سنة ١٩٦٤م ».

- **وكتب أيضا[١]:**

« وفجأة ظهر "روبرت كومر" أحد كبار المسئولين فى المخابرات المركزية الأمريكية على مسرح اليمن ينسق مع التحالف الثلاثى "للسلاح، والمخابرات، والبترول"، ويشارك فى توجيه خطط المرتزقة ضد الجيش المصرى، حتى أن المسئولين فى البيت الأبيض الأمريكي كانوا يسمون حرب اليمن كلها بوصف أنها " حرب كومر الخاصة ».

- **وكتب أيضا[٢]:**

« إلى جانب هؤلاء جميعا كان هناك الحلف المركزى - حلف بغداد سابقا، وقد تغير اسمه بعد الثورة العراقية - الذى تكشف وثائقه عن محضر اجتماع عقد فى تلك الفترة للمجلس الوزاري للحلف رأسه وزير الخارجية الإيراني الذى ورد

(١) نفس المرجع، ص١١٨.
(٢) نفس المرجع، ص٢٣١.

عنه قوله: "أن المحاولات التى تجرى بين السعودية ومصر حول اليمن لن تتوصل الى حل حقيقى فناصر ليس مخلصا فى أى اتفاق، وحكومة شاهنشاه إيران، لا تعرف حكومة عربية لم تظهر لها ضيقها من تصرفات النظام الديكتاتورى المصرى. وإذا استطاع ناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها فى مكان آخر لإثارة القلاقل، ولذلك فأننا نوافق حكومة جلالة الملكة (البريطانية) على أنه لا ينبغى لدولنا أن نسمح بسحب القوات المصرية سليمة من اليمن، والأفضل أن تظل معطلة (stuck) هناك بدلا من إعطائها رخصة للعمل بحرية فى مكان أخر" ».

وما دامت الولايات المتحدة هى التى تدير الصراع بالنيابة عن الطرف السعودى، فلم يعد - بالطبع - للفيصل أى رأى فى القضية باعتبار تبعيته للمعسكر الغربى وتسليمه بقيادة الولايات المتحدة له، الأمر الذى يؤكد أن أهداف ومصالح المملكة السعودية انطمست تحت أقدام وأهداف ومصالح الولايات المتحدة فى هذا الصراع. فكيف بهذه الصورة كان من الممكن أن يتفق الفيصل مع عبدالناصر لإنهاء المشكلة لصالح الشعوب العربية "مصر والسعودية واليمن"؟ !.

على أن نفس الصورة تكررت، وعلى مقياس أكبر حين دار الصراع بين دول الخليج والعراق، حتى استدعت الكويت الولايات المتحدة الامريكية، وانتهت حرب الخليج الأولى، ونحن لا نعرف. هل حققت الحرب للكويت استقلالها؟... أم حققت للولايات المتحدة أهدافها وأحلامها الاستراتيجية فى السيطرة على منابع الذهب الأسود فى الخليج ؟

ومن هذه الزاوية فإنه لم يتم الاتفاق الحقيقى مع الفيصل، على إنهاء مشكلة اليمن إلا بعد الانتهاء من تدمير الجيش المصرى فى كارثة ٦٧. فهل كان الفيصل ينتظر تدمير الجيش المصرى لإنهاء مشكلة اليمن؟... أم كانت هناك خلافات بين مصر والسعودية حول وضع اليمن انتهت تلقائيا بمجرد كارثة ٦٧... أم صدرت الأوامر من الولايات المتحدة للملك الفيصل للاتفاق مع عبدالناصر على إنهاء التواجد العسكرى المصرى باليمن بعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها وأغراضها الاستراتيجية في حرب ٦٧؟

٤. آلية الجيش ـ وشله المشير ـ فى مسألة اليمن:

تمثل حملة اليمن أحد أعنف نقاط الصراع بين آليتي "الدولة والجيش" أو "البناء والتعمير مع الهدم والتخريب" وذلك بعد أن خرج الجيش عن سيطرة الدولة وأصبح سلطة ثانية تفرض إرادتها على الدولة، منذ منتصف عام ١٩٦٤م، وبذلك عينت "شلة المشير" أحد نجومها اللامعين الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى قائداً للقوات المصرية باليمن فى نوفمبر ١٩٦٤م ـ بدلا من الفريق أنور القاضى ـ وأسندت إليه المسئولية السياسية بالإضافة إلى المسئوليات العسكرية، وبذلك تكون انفردت باليمن سياسيا وعسكريا، وبالتالى فقدت الخارجية المصرية وعبدالناصر دورها الرئيسى فى إدارة المشكلة سياسيا ليتحول إلى دور هامشي لا يتخطى التفاهم مع الملك فيصل باعتباره أحد العناصر المؤثرة فى الصراع، وكشفت الأمور عن أن الحاج عبدالناصر الشديد وسعيه المضنى وراء الفيصل للتوصل لحل مشكلة اليمن لم يكن أمراً طبيعيا، ذلك أن استبداد المشير وشلته وانفرادهم بأمور اليمن حتم على عبدالناصر التعلق بآخر قشة علّها تنقذه من الغرق، بل لم يكن أمامه أي أمل سوى هذا الفيصل، لإنقاذ الجيش المصرى من آلية الهدم والتخريب وإعادته لأرض الوطن.

وتتركز كل خيوط المشكلة اليمنية فى التوصل لحل يرضى القبائل اليمنية المعارضة لنظام الحكم الجديد، حتى كان اقتراح عبدالناصر بعمل استفتاء لشعب اليمن لاختيار نظام الحكم الذى يرغبه، ترى.... ماذا قدمت "شلة المشير" سياسياً فى اليمن؟.... هل قامت ببحث وتحليل المشكلة سياسيا لتحديد أسباب رفض القبائل اليمنية المعارضة لنظام الحكم الجديد؟ .. هل فتحت الحوار والنقاش مع القبائل المعارضة للتوصل إلى حل يرضى الجميع؟ .. هل قدمت حلول بديلة؟ .. ما هى الطرق والوسائل التى اتبعتها مع المعارضين؟

استخدمت "شلة المشير" دبلوماسية المدافع والدبابات لإخضاع القبائل المعارضة بالقوة، لتحول صورة الجيش المصرى الذى ذهب لمساعدة الشعب اليمنى إلى صورة من صور المستعمر الأجنبي الذى يحاول فرض إرادته بالقوة على الشعب اليمنى وفرض حكومة عليه لا يقبلها.

وفى قصة "الشاطر حسن والأمير المدلل" التى سيأتى عرضها إشارة كيف كان الجيش يقوم بالممارسات السياسية مع القبائل المعارضة، وكيف كان التفاوض مع أحد كبار زعماء المعارضة "الغادر" وكيف تم تجهيز حملة عسكرية لتأديبه، فى الوقت الذى لم يعرض علينا رأى هذا الزعيم والذى يعتبر فى حقيقة

الأمر رأيا له قيمته كصاحب مشكلة جئنا بجيش عرمرم لحلها، والأغرب هو العكس حيث كتب اللواء عبدالمنعم خليل يسخر من هذا الزعيم، وكيف أنه تجرأ بطلب قدوم المشير عامر أو الرئيس عبدالناصر للتفاوض معه ألا يكفيهم سخرية فشلهم بهذا الجيش العرمرم تحقيق أى نجاح، حتى تكون كرامة القائد فى عدم ذهابه للتفاوض مع عدوه، ومن الجائز أن نقول إن هذه هى آخر إمكاناتهم وقدراتهم كرجال حرب فى السياسة، ولكنهم هم الذين فرضوا إرادتهم على الدولة ليتولوا دور ومهام رجال السياسة المتخصصين غصبا، وبالتالى يكون ما قاموا به من هدم وتخريب فى السياسة عن قصد ولتحقيق هدف مبيت لهم.

حتى قلبت هذه الممارسات السياسية طبيعة وضع الجيش المصرى داخل اليمن وغيرته تغيرا جوهريا ليتحول من جيش عربى حليف الى جيش أجنبي مستعمر، طالما استطاعوا أن يقلبوا صورة أبنائنا المقاتلين الشرفاء الذين ذهبوا ليقدموا يد العون لإخوانهم باليمن إلى صورة غزاه ظالمين جاءوا لاستعمار بلادهم، وبالتالى فإنهم يستحقون ما يستحقه المستعمر الغاشم.

و سنكتفي بهذا القدر مع التأكيد على أن أحد أهم أسباب تفاقم واستمرار مشكلة اليمن تركزت فى سيطرة "شلة المشير" على كل أمور اليمن سياسياً وعسكريا بما يشمله - بالطبع - المسئولية عن المصاريف التى صرفت بأيديهم على اليمن، والتى تحولت إلى أحد رموز الإسراف، والتى كانت نتيجة لفرض إرادتهم على الدولة وابتزاز الأمة المصرية وصرفها فيما لا يستحق ثم إسقاط كل هذه الأفعال على الدولة وعبدالناصر.

(ج) العمليات الحربية تشير لوجود دوافع غير وطنية وراءها:

بالنظر للعمليات الحربية، نجد أن الأخطاء التى وقعت فيها القيادة المصرية باليمن، والتى تسببت فى كوارث عسكرية كانت لا تتعدى الخروج عن المبادئ والقواعد الأساسية لنظم الحرب الأمر الذى قد تتعجب له لأول مرة باعتبار أنها أخطاء من النادر أن يقع فيها ضابط حديث التخرج من الكلية الحربية فما بالك بمجموعة عمليات، على أن استمرار الوقوع فى نفس الأخطاء وبنفس الأسلوب، يؤكد أن هناك قصد ونية للتخطيط لهذه الأخطاء، الأمر الذى قد يفرض علينا أن نسمى هذه العمليات باسمها الحقيقى، التى يحددها دوافع القادة المخططين لها وانتماءاتهم أو ولاءهم.

(١) عملية الشهيد نبيل الوقاد:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[١]:**

« كانت أول عملية هجومية سريعة تقوم بها هذه الطليعة الصغيرة من القوات، على منطقة صرواح، حيث استشهد كل أفراد فصيلة المظلات التى شاركت فيها، وكان الملازم نبيل الوقاد أول شهيد فى اليمن ».

كان غياب المعلومات الصحيحة للتخطيط لعملية نبيل الوقاد وراء فشلها، ذلك أن المعلومات الصحيحة هى الشرط الأول للتخطيط لأي عملية عسكرية ناجحة. لكن الصورة هنا كانت بشعة، حيث لم تكن هناك أى معلومات نهائيا، ولا نقول ضعف أو نقص فى المعلومات، فلم يكن هناك أى خريطة توضح شكل وتضاريس الأرض الجبلية، التى ستسقط عليها فصيلة المظلات، الأمر الذى جعل من إبادتها أمراً حتميا.

- **حيث يقول الفريق الحديدى[٢]:**

« لم يكن لدى مصر معلومات من أى نوع، لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية، ولا سياسية ».

- **ويضيف الفريق أ. محمد فوزى[٣]:**

« وزاد من صعوبة الموقف ضعف المعلومات عن اليمن لدرجة أنه لا يوجد خريطة طبوغرافية واحدة عن اليمن ».

أما الشرط الثاني فهو تحديد نوع الوسيلة العسكرية التى تلائم تنفيذ المهمة، ذلك أن لكل نوع من أنواع الأسلحة استخدام تكتيكي محدد، ففي المثال السابق فإن المظلات تسقط فى منطقة العدو - خلف خطوط العدو - للقيام بأعمال لمعاونة تقدم قوة أخرى مع اعتبار أن قدرة فصيلة المظلات على الاستمرار فى القتال ٢٤ ساعة فقط ليكون هو الزمن المخطط لوصول القوة المتقدمة للانضمام إليها، وهو الأمر الذى لم يكن مخطط فى العملية، صحيح أن أعمال المظلات، مثل الصاعقة

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٢٣.
(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٤٠.
(٣) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٢٣.

هى تنفيذ مهام فدائية أو انتحارية، ولكن مع اعتبار أن التضحية بأرواح الرجال يكون بهدف وليس مجرد التضحية بهم بلا طائل.

أما الشرط الثالث فهو تحديد حجم القوة الملائمة للعملية، فذلك لأن لكل قوة قدرة وطاقة، وتكليف أي قوة بمهمة أكبر من قدرتها وطاقتها معناها فشل هذه القوة فى مهمتها، ومن هذه الزاوية نتساءل ماذا يمكن أن تقوم به فصيلة مظلات لاتزيد قوتها عن ثلاثين مقاتل بأسلحة صغيرة، بمفردها مع قبائل صرواح ؟.

الأمر الذى يكشف عن دوافع "شلة المشير" من وراء تخطيطها للعملية، هى إبادة فصيلة المظلات، ومع ذلك، فبدلا من الاستفادة من أخطاء العملية السابقة والتى دفعنا من أرواح أبنائنا الشهداء ثمنا لها، على العكس قامت "شلة المشير" بأسلوب الخداع والتضليل بتعبئة الرأي العام بروح الوطنية والحماس والمطالبة بأخذ ثأر نبيل الوقاد، ثم قامت بدفع قوات مصرية كبيرة لتدعيم الموقف المفتعل - سواء كان ذلك بموافقة عبدالناصر بإرغامه على قبوله أو بغير موافقته باعتبارهم كسلطة للجيش كانوا ينفذون إرادتهم بدون موافقة الدولة - لتتداعى الأحداث فى مسلسلها الدرامى وتتحول ساحة اليمن إلى مسرح تنفرد به آلية الهدم والتخريب.

(٢) قصة الشاطر حسن والأمير المدلل:

- **كتب اللواء عبدالمنعم خليل عن حملة اليمن وكان يشغل وقتها ضابط عمليات برتبة عقيد:**[١]

« وقامت لجنة من اللواء عثمان نصار واللواء أحمد المسيرى والعميد محمد محمود قاسم، المسئول عن القبائل اليمنية فى القيادة العربية، واستطاعت اللجنة مقابلة الغادر فى منطقة نفوذه فى العرقوب، حيث دارت مفاوضات طويلة مملة وركب الغادر رأسه وأراد أن يظهر قوته، وطلب أن يحضر لمفاوضته الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا والمشير عامر!! وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد وصل إلى اليمن واجتمع مع جميع زعماء القبائل إلا الغادر الذى أصر على إعلان التمرد ضد المشير السلال أساسا، ولقد خيم الغضب على المشير السلال وكذا المشير عامر وقررا أن يستخدما القوة ضد هذا الغادر، فأصدر المشير عامر تعليماته بوضع الخطة الكفيلة بإخضاع قبائل الخولان وزعيمها الغادر بقوة السلاح. وفعلا تم تخطيط العملية بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

(١) **عبدالمنعم خليل**، حروب مصر المعاصرة، ص٦٧ - ٦٨.

الفريق فريد سلامه والفريق عبدالمحسن مرتجى قائد القوات العربية باليمن ومجموعة عمليات القيادة، وتم تخصيص القوات المكونة أساسا من لواءين مشاه تعززهما الدبابات والمدفعية وعناصر المهندسين وتعاونها قوة جوية من المقاتلات والقاذفات الخفيفة وتم مناقشة الخطة، وأصبحت جاهزة للعرض على المشير- عامر الذى كان موجودا فى هذا الوقت باليمن - وللحقيقة والتاريخ لم يكن أحد من المخططين لهذه الخطة وأنا منهم على اقتناع بنجاح هذه الخطة التى ستكلفنا الكثير من الأرواح نظرا لوعورة المنطقة وكثرة الكهوف بها وشدة بأس رجال القبائل الشرقية وعنادهم ضد الثورة.... كما أن هذه القوات النظامية ذات التسليح التقليدى لن تكون كفاءتها القتالية عالية فى مثل هذا النوع من القتال.

كل هذا جعلنا جميعا نأمل أن يرد الله المشير عامر غضبه، ويهديه إلى قبول حل للمشكلة سلمياً، ولكن أحدا من الموجودين لا يستطيع أن يقول للمشير عامر هذا، فألهمني الله سبحانه وتعالى أن أعرض عليهم اقتراحا بمحاولة منى مع المشير عامر ليكف عن هذا الانتقام الذى سيكلفنا الكثير من أرواح رجال أبرياء، فوافقوا، وصعدت إلى المشير عامر فى مكتبه بالدور العلوي من القيادة وأحسست أنه بحاجة إلى شخص يتحدث معه أو يقول له رأيه بصراحة فأخبرته بحقيقة الموقف، وأن كل من اشترك فى وضع هذه الخطة غير مقتنع بنجاحها.. فوافق فى الحال على إلغاء الخطة ».

التعـــليق:

دعنا من الأسلوب الممتع للواء عبدالمنعم خليل الذى حول القصة إلى إحدى قصص ألف ليلة وليلة ليجعل من المشير عامر الآمير المدلل وحوله قادة الجند فى خشوع ومسكنة، إذا غضب الأمير حرك الجيوش لتأديب القبيلة المتمردة، ثم جعل من نفسه الشاطر حسن الذى نجح فى إنقاذ الأبرياء والمساكين، وتعالى ننظر إلى جوهر القصة لنلمس فيها نفس أخطاء عملية إبادة فصيلة نبيل الوقاد، والتى سردها صراحة بعدم ملاءمة هذه القوة المحددة لنوع المهمة المكلفة بها حتى أن ما ذكره بالنص: "وللحقيقة والتاريخ فلم يكن أحد من المخططين لهذه الخطة - وأنا منهم - على اقتناع بنجاح هذه الخطة والتى .. الخ"، يتضمن الاعتراف الكامل **بالتخطيط لعملية إبادة لهذه القوات أيضاً مثل فصيلة نبيل الوقاد.** ثم ما كان من إلغاء المشير عامر للخطة لمجرد علمه بعدم سلامتها: لنكتشف أن المشير عامر لم يكن

بالشخصية الجبارة التى تصر على تدمير قواتها بدون طائل. وعلى العكس كان لعدم تواجد المشير عامر باليمن إلا لزيارات قصيرة الأمر الذى أتاح الفرصة لكبار القادة للتخطيط وتنفيذ عمليات أخرى مشابهة دون أن يستطيع الشاطر حسن إلغائها من الأمير المدلل.

أشارت القصة أيضاً إلى أسلوب ممارسة كبار القادة للقضية سياسيا، مع القبائل اليمنية ولم يوضح ـ الكاتب ـ سبب عناد الزعيم الغادر وبالتأكيد له أسبابه ومنطقه، الأمر الذي يكشف أن عدم عرضهم الموضوع على الرئيس جمال عبدالناصر كان لخوفهم من أخذه المبادرة لإجراء أي حل للتفاوض مع الزعيم اليمنى، سواء بإرساله بعض الزعماء اليمنيين للتوسط فى الموضوع أو حتى ذهابه إليه شخصياً.

ألم يكن هو بأفضل خلقا وأقل غدراً من هذا الملك "الفيصل" المخادع الذى كان يظهر حسن النوايا للصلح ويضمر فى قلبه الأسود الحقد وعدم الوفاء بما يعلنه، حتى لم يُجْدِ معه فى النهاية كل ما بذلناه من مساعٍ كثيرة لإنهاء المشكلة.

(٣) أولى حروب القرن: " أفغانستان وأمريكا " مقارنة وتقييم

مسلسل الأحداث الدامية والخسائر المتتالية للجيش المصرى باليمن أظهر صورة غير طبيعية ولا منطقية، ذلك لاعتبار فارق القوة الغير متكافئ بين الطرفين، ويمكننا تصور هذا الموقف بإلقاء نظرة على موقف مشابه فى حرب أمريكا مع أفغانستان، والتى أطلق عليها "أولى حروب القرن". ليمكننا عمل مقارنة فى بندين، الأول:الاعداد والتجهيز للحرب، والثاني: تحديد نوع وحجم القوة الملائمة للمهمة.

وقد نقلت إلينا أحداث الحرب من خلال شريط من الصور الحية غطى الجوانب المتعددة للأحداث بتسلسلها كما هو واقع، وباحتراف واتقان مجموعة العمل المتكاملة لقناة الجزيرة .

بالنسبة للبند الأول وهو الأعداد والتجهيز للحرب: فبالرغم من عدم التكافؤ فى القوى بين طرفى الصراع والضعف الشديد للخصم الافغانى، والذى يتشكل من قبائل بدائية من الرعاة فى مستوى حضارى أقل من القرون الوسطى ـ أشبه بقبائل الهنود الحمر، لعلهم يعيدوا للولايات المتحدة تاريخ أجدادهم القديم ـ فقد أظهرت الولايات المتحدة الجدية الكاملة فى الاستعداد والتجهيز للحرب وكأنها ستحارب

خصم مكافئ لها، الأمر الذى فى جوهره تطبيق لأحد مبادئ الحرب وهو عدم الاستهتار بضعف الخصم.

ويشمل هذا البند تجميع أكبر قدر من المعلومات الاستراتيجية عن العدو، ويظهر هنا تقدير الولايات المتحدة لخطورة دور المعلومات حينما لم تتدخر وسعاً فى تجميع المعلومات الاستراتيجية عن ضحيتها الأفغانية، فعلاوة على التصوير الجوى لمسرح العمليات بالأقمار الصناعية والمسح الجغرافى السابق، وكل الخرائط التى حصلت عليها من بريطانيا ذات الخبرة الاستراتيجية فى هذه المنطقة، حيث خاضت فيها حروب منذ أكثر من قرن، أرسلت وفودها العسكرية إلى الدول العربية للحصول على معلومات عن المجاهدين، الذين تطوعوا لتحرير أفغانستان من الاستعمار السوفيتى، علاوة على الدول الأخرى المحيطة، مثل باكستان ودول جنوب الاتحاد السوفيتى السابق، فإذا عدنا إلى جبال اليمن للمقارنة نجد أن ضعف المعلومات وعدم وجود خرائط كان يستدعى من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية إرسال مجموعات الاستطلاع لدراسة أرض المعركة وتجميع المعلومات الضرورية من القبائل اليمنية الموالية للثورة ذلك قبل الدخول فى أى عمليات عسكرية، الأمر الذى يدعونا للبحث عن لغز السر الغامض فى عملية نبيل الوقاد والتى هى أشبه بتنفيذ حكم الإعدام بإلقاء أفراد مقاتلين من الطائرة بدون مظلات، ذلك باعتبار أنها تحقق نفس المضمون (و سنكتفي بهذه النقطة لعدم الإطالة).

أما البند الثاني فهو تحديد نوع وحجم القوة والوسائل العسكرية الملائمة للمهمة فى الحرب فقد حددتها الولايات المتحدة فى سلاحين الأول الطيران، والذى يعتبر أحد عناصر التفوق العسكرى للقوات الأمريكية، أما الثاني فهو وحدات المشاة المدربة على أعمال القتال فى الأراضي الجبلية، وحيث لجأت لاستخدام ماليشيات شبه عسكرية من الأفغان المعارضين لنظام الحكم الأفغاني ـ حكومة طالبان ـ وبالطبع هم أقدر على استخدام الأرض الجبلية الأفغانية، لمعرفتهم بها وبطرقها ودروبها ومسالكها والمناطق الوعرة فيها وكذلك قدرتهم على العمل فى طبيعة المناخ الجبلى.... ثم معرفتهم بطبيعة الإنسان الأفغاني فى هذا المجتمع القبلى البدائى وأسلوب التعامل معه.

وقامت بتدريبهم وأطلقت عليهم اسم "تحالف الشمال" وكانوا من عدة أجناس وقبائل مختلفة، كذلك حددت حجم القوة والعدد المناسب، الذى يحقق المهمة حسب المبدأ الاستراتيجي فى "الاقتصاد فى القوى" لأن الزيادة فى عدد القوات ضار، مثل

النقص تماما، حتى إذا ما استكملت الولايات المتحدة كل التجهيزات والاستعدادات للحرب بدأت الهجوم وكأنها تقوم بتصوير مسلسل تلفزيوني حربى، وسنترك للقارئ إجراء المقارنة فى هذا البند بالرجوع إلى العمليات العسكرية باليمن عملية "نبيل الوقاد" وقصة "الشاطر حسن والامير المدلل".

على أن الهدف من إجراء المقارنة ليس إبراز صورة ميلودرامية بين الأداء الأمريكي والأداء المصرى فى الحربين، بقدر ما هو تقييم للتجربة المصرية بوضعها تحت الاختبار فى المنهج التجريبى، بافتراض أن الحرب الأمريكية الأفغانية معيار نمطي مثالى للحروب الجبلية، مع اعتبار أن الإمكانات العسكرية الجبارة لأمريكا لا تدخل فى التقييم لأنها لا تحقق سوى التباين الشديد فى القوى بين أمريكا وخصمها أفغانستان، الأمر الذى يتحقق أيضا فى حرب مصر واليمن، وبذلك يتركز التقييم فى الأداء البشرى وفى عنصر القيادة بالأخص، مع التأكيد على أن أسس وقواعد الحرب الحاكمة فى كلا الحربين واحدة، ذلك لتشابه عقيدتى القتال الأمريكية والسوفيتية فى جوهرها دون بعض الشكليات.

أما تقييمنا بصورة عامة لأداء قادة الجيش الأمريكي، فإن نجاحهم فى تحقيق أهدافهم لم يرجع إلى ذكاء فى التخطيط أو المعية فى إدارة العمليات ولم يضيفوا أي جديد فى أسلوب القتال وتكتيك الجبال، بل لم تخرج الحرب عن التطبيق النمطى العادى لأساليب ونظم القتال التقليدية وإنما يرجع نجاحهم فقط إلى أن ولاءهم وانتماءهم كان لوطنهم أمريكا. فى الوقت الذى كان فشل قادة مصر فى تحقيق الهدف النهائي للدولة، كشف عن وجود فترتين لحرب اليمن، تباين فيها الأداء ـ لتحقيق هدف الدولة ـ تباين شديد وذلك بسبب تغير القيادة خلال هاتين الفترتين، وبالتالى تحول تقييم اداء القادة فى حرب اليمن إلى تقييم لاداء كل من القائدين اللذين تولاّ القيادة خلال هاتين الفترتين.

ولما كانت الظروف والإمكانات المتاحة واحدة لكلا القائدين، كذلك لم تكشف الأمور عن وجود أى تباين فى المؤهلات الشخصية والقدرات العقلية بين القائدين الأمر الذى يشير بصورة مباشرة إلى أن التباين الشديد فى الأداء بين القائدين كان نتيجة لاختلاف جهة الولاء والانتماء لكل منهما.

(٤) معركة اليمن بين قيادتى الفريق القاضى والفريق أ. مرتجى:

انقسمت صورة الصراع وأحداثها، خلال الفترة الكلية لتواجد القوات المصرية باليمن، لتصنع صورتين مختلفتين تكونان معا صورة ميلودرامية، يفصل

بينهما خط زمنى قاطع هو نوفمبر ١٩٦٤م هو تاريخ تغير القيادة المصرية باليمن من الفريق القاضى الى الفريق أ. مرتجى لتنتهى فترة الأخير باستدعائه لقيادة قوات الجبهة فى حرب ٦٧ قبل بدء الحرب بأسبوعين، مع استبعاد مسئوليته عن عملية نبيل الوقاد، والتى نفذت فى فترة دراسة موقف الثورة اليمنية تحت مسئولية اللواء على عبدالخبير[١] وكان أحد أعضاء الوفد المرافق للسيد أنور السادات. حيث لم تكن تمثل هذه القوة الصغيرة فى البداية تواجد عسكرى بقدر ما كانت تمثل تواجد سياسى.

معركة اليمن تحت قيادة الفريق أنور القاضى:

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[٢]:**

« إذ كانت القوات العسكرية المصرية قد حققت السيطرة الكاملة على المثلث الداخلى فى اليمن وهو "صنعاء ـ تعز ـ الحديدة" وكان تعزيز هذه المنطقة وسكانها، كافيا لإنهاء المهمة العسكرية لمصر فى اليمن، وذلك حتى نوفمبر ١٩٦٤م"، وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضى إلى الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها فى مصر كى تقوم بواجباتها فى تعزيز وتوطيد الثورة اليمنية ».

لخص لنا فوزى موقف اليمن تحت قيادة الفريق القاضى فى أنه نجح فى تحقيق المهمة المكلف بها القوات المصرية وهى السيطرة على المثلث " صنعاء ـ تعز ـ الحديدة " والذى يحتوى على المناطق الحيوية والآهلة بالسكان للدولة وما عداها فمناطق الحدود الشرقية مع الاستعمار البريطانى فى عدن، ومناطق الحدود الشمالية مع المملكة السعودية حتى أن الفريق أ. محمد فوزى وهو رئيس الأركان فى ذلك الوقت حدد بصورة قاطعة انتهاء المهمة العسكرية لمصر بنجاح القوات المصرية فى السيطرة على هذا المثلث باعتبارها المهمة التى كلفت بها القوات المصرية باليمن، وكان هذا النجاح العسكرى وراء تحرك السياسة المصرية لإنهاء قضية اليمن مع السعودية لتأمين الدولة من الخارج ذلك أن الحرب هى الجزء الساخن من الحوار السياسي أو كما يقول عبدالناصر "الحرب جهد سياسي يدخل القتال كعنصر من عناصره فى وقت من الاوقات" بمعنى أن مساعى عبدالناصر المكثفة

(١) نفس المرجع، ص٥٦ – السطر ٢٣.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٢٤.

لإنهاء الخلافات مع السعودية، والتى سردناها سابقا بداية من مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ١٩٦٤م لم تكن إلا تجسيداً لصورة من وحدة الفكر والعمل بين السياسة والعمل العسكرى فى فترة قيادة الفريق أنور القاضى (آلية الدولة للبناء والتعمير).

وخلاصة تقيمنا لفترة قيادة الفريق القاضى للقوات المصرية باليمن لا تؤكد سلامة الفكر الاستراتيجى العسكرى المصرى وتحقيق هدف الدولة الاستراتيجى فحسب، ولا تؤكد كذلك قدرة الإنسان المصرى فى فن القيادة وإدارة العمليات العسكرية وتنفيذه المهمة المكلف بها بنجاح، بقدر ما تؤكد الدوافع الوطنية الخالصة للقائد المصرى الفريق أنور القاضى ليسجل نفسه فى سجل القادة الشرفاء.

معركة اليمن تحت قيادة الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى:

تولى قيادة القوات المصرية باليمن فى نوفمبر ١٩٦٤م حيث قام بتغيير الخطة العسكرية والتى أثبتت نجاحها فى تحقيق أهداف الدولة، إلى خطة أخرى تسببت فى خسائر فادحة فى القوات.

- **وكتب الفريق أ. محمد فوزى[١]:**

« وبتغيير القيادة من الفريق أنور القاضى، إلى الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى، وعودة بعض ألوية يمنية أتمت تدريبها وتسليحها فى مصر، كى تقوم بواجباتها فى تعزيز توطيد الثورة فى اليمن، تعدلت الاتجاهات العسكرية، لتكون السيطرة على مناطق الحدود الشمالية والشرقية لليمن!! وهى مناطق شاسعة جبلية وصحراوية يسيطر عليها عدد من القبائل غير الموالية للثورة، كما أصبح القائد الجديد مسئولاً سياسيا وعسكريا عن مسرح العمليات فى اليمن فى وقت واحد.

وقامت هذه القوات المصرية الكبيرة وألوية يمنية حديثة، ورجال قبائل موالين للثورة، بعمليات تقليدية ضد عدو ضعيف متناثر فى كل مكان، يظهر ويختفي، يتجمع ويتوزع ليلا ونهارا، ونتيجة لعدم إمكان التعرف على حقيقة هذا العدو وقوته أو إمكانياته، عانت القوات المصرية النظامية المقاتلة صعوبات كثيرة ».

---

(١) نفس المرجع، ص٢٤.

لاحظ السبب والنتيجة المباشرة لهذا السبب، فتغير الخطة بإخراج القوات المصرية إلى المناطق الشاسعة للحدود الشرقية مع الاستعمار البريطانى بعدن، وكذلك الحدود الشمالية مع المملكة السعودية أدى إلى وضع استراتيجي سيئ للقوات المصرية ذلك بانتشارها فى مناطق شاسعة لتصبح سهلة المنال لإعمال حرب العصابات داخل مناطق صعب السيطرة عليها لجوارها المباشر لدولتين معاديتن فى ذلك الوقت وهما الاستعمار البريطاني شرقا والمملكة السعودية شمالا، سواء بدفعهما أفراد مرتزقة أجانب أو بتدعيم القبائل اليمنية المعادية للثورة. وبذلك فشلت الخطة الجديدة لتحقيق مهمة القوات المصرية مع اعتبار أنها لا تتمشى مع هدف الدولة المصرية، لأن تأمين ثورة اليمن ليس معناها القضاء التام على كل أعداء الثورة بقدر ما هو تثبيت أقدام النظام الجديد ليأخذ فرصته الكاملة فى إثبات فاعليته وقدراته كنظام قادر على كسب ثقة الشعب اليمنى بجميع قبائله باستخدام كل الأساليب السياسية. الأمر الذى أحدث انفصال فى وحدة الفكر والعمل بين الجيش والسياسة ـ والتى كانت تسعى لاستفتاء شعبى لقبائل اليمن تقرر فيها مصير النظام الجديد ـ وبالتالى فشل الدولة فى تحقيق هدفها من الحرب.

ومن قبيل الاستطراد، أن تغيير مهمة القوات المصرية لتكون السيطرة على المناطق الجبلية الشمالية والشرقية هو أمر أقرب للمستحيل، ذلك لعدم إمكانية السيطرة الكاملة على مثل هذه المناطق، فحتى أمريكا نفسها لم تجرأ لإعلان سيطرتها على الأراضي الجبلية لأفغانستان، أو القضاء على قوات طالبان وتنظيم القاعدة وزعيمها الشيخ "بن لادن "، وبذلك تكون هدف المهمة الجديدة هو استنزاف الجيش المصرى وموارد الدولة إلى أجل غير مسمى لاحظ أن تبديل القيادة من الفريق القاضى إلي الفريق أ. مرتجى كان فى فترة سيطرة " شلة المشير " على الدولة.

خلاصة تقييمنا لفترة قيادة الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى:

أسلوب تخطيط مرتجى للعمليات الحربية يؤكد أن وراءه دوافع غير وطنية، ذلك لإصراره على الاستمرار فى الخطة الجديدة التى تكبد القوات المصرية الخسائر المستمرة بالرغم من وجود الخطة السابقة التى أثبتت نجاحها فى تحقيق أهداف الدولة بأقل خسائر ، كذلك مسئوليته كقائد بصورة مطلقة عن الخطة ذلك أنه بالرغم أن الخطط تقوم بأعدادها هيئة عمليات القوات المسلحة إلا أنه يستطيع تعديلها أو رفضها وعمل خطة بديلة، ولا أحد يملك سلطة إرغامه على قبول تنفيذ خطة غير مقتنع بها، وإلا يمكنه أن يتنازل عن القيادة لغيره، مع اعتبار أن

هذا الأمر بالطبع للقيادات الكبيرة التى يتوقف عليها تحقيق أهداف استراتيجية هامة للدولة، أما القيادات الصغيرة فليس عليها إلا أن تطيع الأوامر وتنفذ الخطة بدون تردد.

(د) أسلوب (شلة المشير) فى عرض قضية اليمن:

ليس فى قدرتنا أن نقيم تقييم كامل لحرب اليمن، لعدم حصولنا على كل المعلومات والحقائق عنها، والتى كما كتب الفريق الحديدى- وكان أحد كبار المسئولين عنها - بأنها من أسرار الدولة، ولا يجوز تداولها ونشرها، ويجب حجبها فترة طويلة من الزمن حتى تفقد قيمتها بالتقادم.

ومن خلال هذا الغموض وحجب الحقائق باعتبارها أحد أسرار الدولة، عرضت "شلة المشير" مسألة اليمن على الرأي العام باعتبارها أحد أسرار الدولة، التى لم تكن لتذاع لولا حرية الرأي التى أباحها الرئيس أنور السادات مع اعتبار أنهم كانوا المصدر الوحيد لأخبار حملة اليمن ليس فقط للرأي العام ولكن أيضا للمؤرخين والمحللين الاستراتيجيين وقد ظهرت الخطوط الرئيسية لأسلوبهم فى عرض القضية فى الآتي:

(١) أسلوب الدعاية النازى:

عرضت "شلة المشير" مسألة اليمن بالأسلوب النازي للدعاية من مدخل تأثير الناحية الاقتصادية على سيكولوجية الرأى العام وذلك بتناول الموضوع من زاوية مصاريف الحملة العسكرية الباهظة التى استنزفت موارد الدولة الاقتصادية، واستمر الضرب على الوتر الحساس للرأى العام والمبالغة فى هذه المصاريف، وأن عبدالناصر بدد ثروة مصر بلا هدف ولا مصلحة من ورائها إلا الجري وراء الزعامة الشخصية، ومع استثمارهم هذا المدخل بإجراء مضاربة بين الكتاب ومزايدة على من يستطيع إعلان أكبر رقم حيث بدأ المزاد بإعلان أن المصاريف أضاعت رصيد احتياطي الذهب للدولة وسار المزاد ليعلن أحد الكتاب بأنها مليون جنيه يوميا..!!

ثم ما كان من إعلان أحد كبار الكتاب بأن مصاريف اليمن لو وزعت على قرى مصر بالتساوي لأصبحت هذه القرى أحسن حضاريا من قرى أوربا وأمريكا !!

الأمر الذى أثار غضب الرأي العام على القيادة السياسية، التى تسببت فى هذا الإسراف، ثم بعد الوصول لمنتهى الإثارة مع اعتبار أنهم - شلة المشير - فى صف الرأي العام بانتقادهم هذه المصاريف واهتمامهم بمصالح الشعب قاموا بعرض

أحداث الحرب باعتبار مسئولية عبدالناصر، عن المسألة برمتها ـ سياسيا وعسكريا ـ وأنها مغامرة عسكرية لعبدالناصر وأنهم ضحايا هذه المغامرة التى ورطهم فيها.

واستغلوا كذلك التأثير السلبي للغضب على قدرة إدراك العقل وعدم تمييزه بالخلط بين ما هو عسكرى مسئولية جنرالات الحرب وما هو سياسى مسئولية عبدالناصر.

(٢) الربط بين انفصال الوحدة وحملة اليمن العسكرية:

أحد أساليب الدعاية النازية هى ربط موضوعين أو حدثين لا يوجد ارتباط بينها باستغلال الغموض فى كليهما، وهنا فى هذا المثال صورة نموذجية لهذا الأسلوب، موضوع فشل الوحدة مع سوريا وموضوع حرب اليمن، ثم الربط بينهما بأن "فشل تجربة الوحدة أصابت عبدالناصر بالشعور بالفشل والإحباط، الأمر الذى دفعه للبحث عن قصة أخرى يحقق بها أي نجاح وليفرض فيها زعامته وسيطرته" هذا بالرغم من أن الربط هنا غير منطقى وغير موضوعي، بل مرفوض لأن فشل الوحدة كان بسبب الجيش بقيادة المشير عامر، وبالتالي فان نتيجة تجربة عبدالناصر ـ فى فشل الوحدة ـ هى أن مصيبة مصر فى كبار قادتها المغاوير، فكيف يدّعو بعد ذلك يتسرع عبدالناصر بإعادة المأساة وإدخاله الجيش وكبار قادته ـ الذين أفسدوا الوحدة ـ إلى اليمن؟!...

وإذا كانت تجربة فشل الوحدة أصابت عبدالناصر بالحزن فهو لم يحزن عليها بمفرده ولكن شاركته الأمة العربية بأكملها. لأنه كان حلم وأمل أمة.

فإذا ما تسايرنا مع رأى البعض فى حزن عبدالناصر، وأن هذا الحزن تعدى إلى مرحلة الإحساس بالفشل والإحباط، ثم إلى مرحلة السلوكيات، فانه بالتالي يكون عبدالناصر قد تولد داخله الدافع القوى ليكون أشد الناس إصراراً على عدم دخول الجيش فى اليمن، ذلك لعدم ثقته فى المشير عامر وشلته باعتبارهم السبب فى فشل الوحدة، حتى تكشف الأحداث بمفردها أبعاد جوانب الموضوع ذلك أن عبدالناصر أرسل السيد أنور السادات على رأس وفد إلى اليمن، لدراسة الموقف الذى عاد من اليمن بتقرير يتضمن ضرورة إرسال قوة مصرية صغيرة لليمن لأهداف سياسية، وكان إرسال عبدالناصر لهذه القوة الصغيرة إلى اليمن تنفيذا لأحد خطوط السياسة المصرية فى مساعدة الدول العربية لدعمها للتقدم على طريق الحرية، ووحدة الصف العربى، يستوى فى ذلك ثورة الجزائر، وثورة اليمن، وبمجرد إرسال القوة المصرية الصغيرة إلى اليمن توالت الأحداث فى مسلسلها الدرامى، الذى

صنعه المشير عامر وشلته استناداً إلي وجود هذه القوة الصغيرة، ليصل بها إلي تواجد جيش مصرى كامل.

- **كتب العميد حافظ اسماعيل كمثال[١]:**

« لا يمكن أن يحدد الإنسان متى تجاوز تدخل مصر فى اليمن نقطة "اللاعوده" أو متى أصبح هذا التدخل مخلاً بالتوازن الاستراتيجي لقواتنا المسلحة. وفى تقديري أن القرار السياسي بالتدخل العسكرى قد اتخذ بعد عام بالضبط من كارثة الانفصال السوري، كرد فعل طبيعى له، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها.

إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل تقدير عبدالناصر أيضا للاعتبارات الجيوبوليتيكية، اتصالا بانتشار النفوذ المصرى، والوجود العسكرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ».

ظهر أسلوب البلاغة للعميد محمد حافظ إسماعيل المتمرس بالخارجية فى عباراته التى تعطيك إحساسا متضخما بقوتها واستنادها على فهم وإدراك عميق لأبعاد الموقف .. تعالى مثلا: لعبارة "تجاوز نقطة اللاعودة"، عبارة موسيقية جميلة، ولكننى لا أعرف ما المقصود "بنقطة اللاعودة"، هل هى اصطلاح سياسى أم اصطلاح كيميائى مثل نقطة انصهار الجليد، ونقطة غليان الماء، كذلك عبارة "كرد فعل طبيعى من أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها"، ما الذى جعلها رد فعل طبيعى؟!، وما هى حجته التى استند عليها فى هذا الكلام؟.

الأمر الذى يوضح كيف تتدخل البلاغة والأسلوب الأدبي لاثبات قضايا مادية، ليحل سحر البلاغة محل الأسباب المادية والتى تحدث نفس الفاعلية فى إدراك العقل، وهكذا استمر فى حديثه على نفس السياق "متى أصبح التدخل مخلا بالتوازن الاستراتيجي؟" الاعتبارات الجيوبوليتكه، وانتشار النفوذ المصرى، لتكشف فى صياغتة لهذه القضايا الكبيرة الغامضة والمبهمة فى جمل موسيقية رنانة ليصل إلى المعنى الذى يقصده كنوع من التضليل لأنه لا يستند إلى اى حقيقة.

(١) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي، ص٩٧.

(٣) تساؤلات حول مصاريف حملة اليمن:

عرضت قضية مصاريف حملة اليمن بأسلوب الدعاية النازي، وللغرابة أن الذين عرضوا القضية هم الذين صنعوها... فهذا المرتجى نفسه كان قائدا للقوات المصرية باليمن الذي صرف بيده كل مليم فيها، حتى أن مصاريف اليمن بدأت بصورتها الاستفزازية منذ توليه القيادة باليمن عام ١٩٦٤م وبالتالى فهو مطالب بتقديم كشف حساب عن كل ما صرف بحملة اليمن .. وما هى الدواعي والأسباب التى قدمها للدولة لكى تصدق له على كل هذه المصاريف؟ .. وما هى البنود التى قام بالصرف فيها؟ .. ألم تحدث انحرافات مالية كما يقول المثل "المال السايب يعلم السرقة "؟.

- **وفى سؤال قناة الجزيرة للفريق سعد الدين الشاذلى[1]:**

أحمد منصور: « لكن كانت ماهيات مجزية اللى فى اليمن؟

الشاذلى: ماهياش مميزة زى مانت شايف.

أحمد منصور: وسعادتك اتكلمنا عن مخزون الذهب المصرى، وقلت انك لاتعلم، ويقال أنه استنفذ فى حرب اليمن.

الشاذلى: هاقولك، هو استنفذ فى حرب اليمن أو فى حرب عدن أو فى حرب الكنغو، ما هو لازم نعرف ايه هو؟ الأرقام دى أنا ما اقدرش أجادل فيها، أنا اللى اعلمه تماما من فم عبدالناصر إن كان فيه ميزانية الاحتياط اللى هى ٤٠ مليون جنيه للإنفاق منها على حملة اليمن، بيصرف منها مصاريف النقل من السويس إلى اليمن ذهاب وإياب زائد الفلوس (pocket money) يعنى الضباط كانوا بيأخذوا ٤٠ ريال فى الشهر.

أحمد منصور: ٤٠ مليون جنيه فى ذلك الوقت رقم يعتبر.....

الشاذلى: ومالهِ، معلش.

أحمد منصور: مبلغ بسيط، يعنى كان يزيد. عن ١٢٠، ١٣٠، ١٥٠ مليون دولار ربما.

---

(١) برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة – تقديم أ. أحمد منصور – الحلقة الثالثة.

الشاذلي: حلو، شوف أنا باكلمك... يعنى عايزين أرقام... دى الأرقام اللي هى بتاعتنا، اللى موجودة، إنما احتياطى الذهب، واحتياطي مش عرف إيه، ده ما قدرش أقول لك، لأن أنا عارف الدين وقت وفاة عبدالناصر دخل فيه كله حرب ٥٦، ٦٧ وحرب اليمن، والكنغو، كل دول دخلو فيه وكان اقل من ٢ مليار دولار.

أحمد منصور: طوال سنوات الحرب؟

الشاذلي: طوال سنوات الحرب.

أحمد منصور: يعنى لو طلبنا ان تحدد منذ سنه كام الى.....؟

الشاذلي: لا أستطيع .. إنما أنا اطالب بأن إحنا نكشف المستندات بتاعتنا، ونقول، لان الكلام المطلق دلوقتى عيب قوى.... وإن حاجات زى دى فاتت عليها اكثر من ٣٠ سنة ولسه لغاية دلوقتى بنتكلم، وما حدش بيقول الحقيقة، يعنى أنا لما أقول لك كلام بأقول لك كلام سمعته من جمال عبدالناصر حكاية الـ ٤٠ مليون جنيه.

أحمد منصور: هل ترى أن المكاسب كانت أكبر؟

الشاذلي: الخسائر البشرية والمادية التى تحملتها مصر قليلة جداً إذا ما قورنت بالمكاسب السياسية التى كسبها العرب، هى المشكلة إن مصر ماكسبتش، إنما كسبت (Rang in the long) يعنى فى ٧٣ الدول الخليجية دى ساهمت بكذا مليار دولار للسادات أظن ١٧ مليار دولار، لو كانت البلاد دى لم تستقل ما كانش ستساهم يعنى انا شايف ان مصر لم تستفاد وقتها، لكن استفادت على المدى الطويل، وظهرت النتائج فى حرب ٧٣ لما قفلنا باب المندب على اسرائيل سنة ٧٣، وكانت القوات البحرية بتاعتنا بتتمركز فى اليمن، لولا استقلال اليمن وعدن ما كنا نقدر نعمل هذه العملية، فإذن فيه استثمار للمستقبل "

(هـ) تأثير حملة اليمن على حرب ٦٧:

(١) كيف يمكن تقييم تأثير حملة اليمن على الجيش المصرى؟

التأثير السلبى لحملة اليمن على الجيش المصرى هو أمر لا جدال فيه، ولكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى هزيمة ٦٧ فهنا تكون نقطة الخلاف.

وطالما عرضت قضية اليمن من باب الدعاية النازية التى تعتمد على الغموض والمبالغة والتهويل والتأثير على العاطفة - بعيدا عن الدخول من الباب الشرعى لعرض القضية بالأسلوب الموضوعي لتقييم مدى تأثيرها المادى على نتيجة حرب ٦٧ - فأن ذلك يعنى تضليل وخداع الرأى العام ولا يهدف للوصول إلى الحقيقة.

وحسم هذه القضية يتبلور فى استخدام الطرق والوسائل العلمية لتقييم وحساب حجم السلبيات بالضبط التى وقعت على الجيش المصرى فى اليمن، إلا أن كل الطرق والأساليب تعتمد على المعلومات التى أحيطت بالسرية حتى أصبح كبار القادة هم المصدر الوحيد لهذا التقييم المرفوض، ومع ذلك ألا ترى فى أحداث حرب ٦٧ نفسها تقييم وحساب لحجم هذه السلبيات ؟..... وهل هناك أدق وأصدق من نتيجة الحرب لتقييم الكفاءة القتالية لقواتنا المسلحة؟... فقد أتيحت للقوات المسلحة المصرية فرصة قتال القوات الإسرائيلية يومي ٥، ١٩٦٧/٦/٦ قبل أن يطلق كبار القادة المغاوير صيحة الانسحاب وينطلقون بعرباتهم الجيب يسابقون الريح فارين من ميدان القتال إلى الإسماعيلية.

ونتيجة هذا التقييم هو صمود القوات المصرية على جميع الخطوط الدفاعية، وعدم استطاعة مدرعات إسرائيل تحقيق أي نجاح فى اختراق مواقعنا بصورة مطلقة، رغم شراسة ضربات الطيران الإسرائيلي المسيطر على سماء المعركة هذا مع اعتبار أن القيادة العليا المصرية كانت قد فتحت ثغرة قبل الحرب فى منطقتى رفح والعريش حتى تعبر منهما المدرعات الإسرائيلية على المحور الشمالى بدون أي تصادم مع قواتنا العاملة المصرية.

فإذا كان أمر الانسحاب قد حسم المعركة ومنع التقييم الدقيق لكفاءة هذه القوات وأنها من الجائز ألا تصمد اكثر من ذلك سواء صدر أمر الانسحاب أم لم يصدر، فإنه على العكس يؤكد أن صمود هذه القوات الصغيرة لهجوم مدرعات العدو المتواصل وتحت سيطرة طيران العدو المطلقة وتحت كل أنواع النيران والقذائف الشرسة خلال يومي ٥، ١٩٦٧/٦/٦ هو إثبات كاف بأن التأثير السلبى لحرب اليمن

- والذى لا جدال فيه - لم يكن بالدرجة المهولة والمبالغ فيها بالأسلوب النازي الذى استخدمه كبار القادة، وأنها لم تكن سبب للهزيمة بأى حال، سواء أيضا صدر أمر الانسحاب أم لم يصدر.

ولا نتجاوز بأى حال هذا الإطار لنتكلم فى حق المقاتلين الشرفاء لتضليل الرأى العام لحساب فئة من كبار القادة نعلم يقينا ما صنعوه فى ميدان القتال.

- **وفى سؤال للفريق سعد الدين الشاذلى[1]:**

> **"احمد منصور:** « هل ترى أن هناك صلة مباشرة بين وجود حرب اليمن وبين هزيمة ٦٧؟
>
> **سعد الدين الشاذلى:** والله شوف بقى، أصل فيه بعض أوقات يعنى بنحاول إن احنا نجد باستمرار مبرر للخطأ، ونضع الخطأ بتاعنا على شماعة بتاعة واحد تانى ».

وقد تركزت ادعاءات كبار القادة "شلة المشير" عن تأثير حرب اليمن فى أمرين:

الأول: محور اليمن حرم مصر من اشتراك عدد كبير من وحدتها العسكرية فى حرب ٦٧ وقد كان اشتراكها يمكن أن يقلب ميزان المعركة لصالح مصر.

الثاني: التأثير السلبى لانتشار وحدات عسكرية نظامية بأرضى جبلية حيث أضعفت مستوى انضباطها العسكرى وكذلك أضعفت مستوى كفاءتها القتالية بالإضافة إلى بعض الأضرار للأسلحة والمعدات من جراء عدم استطاعة إجراء أعمال الصيانة اللازمة لها لظروف المناخ الجبلى.

(٢) محور اليمن حرم مصر من اشتراك عدد كبير من وحدتها العسكرية فى حرب ٦٧:

إحراز التفوق العددى والنوعى على الخصم هو أحد مبادئ الحرب، وبذلك يكون السعى لتكثيف أكبر عدد من القوات ووسائل الحرب بسحب كل القوات الموجودة باليمن إلى سيناء أمر واجب التطبيق كأحد أهم مبادئ الحرب، ولكن هناك مبدأ آخر يضبط ويتحكم فى تطبيق المبدأ السابق، ذلك أن إحراز التفوق العددى والنوعى ليس بلا حدود، ولكن له أصول وضوابط، تحكمت فيها طبيعة

(١) نفس المرجع، الحلقة الثالثة.

أرض المعركة التى لها حدود فى طاقة استيعابها للقوات والأسلحة، وقد عرف هذا المبدأ[1] باسم "الاقتصاد فى القوى" ومضمونه هو المطابقة الدقيقة بين الهدف والوسيلة (القوى المخصصة لتحقيق الهدف) وأن الزيادة فى القوى مثل النقص تماما، والمطابقة الدقيقة تحقق الاقتصاد فى القوى لتكشف لنا فى الوقت نفسه وبشكل واضح تفاعل خصوصيات أرض المعركة مع التكتيك، وأهمية وخطورة المواقع الاستراتيجية مثل الممرات، والمضايق .. الخ. لنجد بصورة غاية فى الغرابة، أن قوة صغيرة تسيطر على موقع استراتيجى هام تحقق مضمون التفوق العددى على خصم يفوقها عدة مرات! وبذلك يكون "الاقتصاد فى القوى" هو المثالية بين مبدأين متناقضين هما "الحشد" اكبر عدد و"الانتشار" أقل عدد وهذا أشبه بالمثالية فى الأخلاق العامة مثل مثالية "الكرم" بين نقيضين هما "البخل والإسراف" أو مثالية الشجاعة بين نقيضين "الجبن، والتهور" ويحدد التكتيك بدقة متناهية العدد المثالى من القوات المطلوبة لكل موقع "لا زيادة ولا نقص".

من هنا كان تحديد الحجم المثالى للدفاع عن سيناء فى الخطة " قاهر " الذى هو إجمالي حجم ونوع القوات الملائمة لكل محور من محاور الحرب الموزعة على الخطوط والنقط الاستراتيجية..... وهى: "٤ فرقة مشاه + فرقة مدرعة "..... لا زيادة ولا نقص.

أما باقى القوات المسلحة فهى احتياط استراتيجي للدولة تتمركز خارج سيناء فى الدلتا أو فى معسكرات بالقاهرة مثلا ، هذه الفرق الخمسة هى القوات المثالية الملائمة والقادرة تماما على الدفاع عن سيناء من الناحية الاستراتيجية العسكرية العلمية.... لا زيادة.... ولا نقص.... حسب الخطة "قاهر"، وتحقق الفرق الخمس بسيطرتها على الخطوط الاستراتيجية الحاكمة فى سيناء كما حددتها الخطة "قاهر" ـ مثل خط الدفاع الرئيسى أو خط الممرات ـ تطبيق مبدأ "الاقتصاد فى القوى" والذي يحقق مضمون التفوق العددى على عدو يفوقها بعدة مرات.

فإذا كان مجرد الدفاع يحقق التفوق لثلاث أضعاف الخصم المهاجم فإن السيطرة علي الخطوط الاستراتيجية الحاكمة تحقق تفوق يزيد من (٤ ـ ١٠) مرات على العدو المهاجم الإسرائيلي. من هذه الزاوية لم يكن لوجود قوات لنا باليمن أى تأثير على نتيجة معركة ٦٧ ـ مع ملاحظة أن الوحدات العسكرية لا ترسل إلى اليمن إلا بتصديق من هيئة العمليات بعد التأكد من كفاية باقى القوات المصرية لتحقيق

(١) ج. ل. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها فى العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي، ص٢٧٧.

الخطة " قاهر " أولا" ، فأذا حاولت "شلة المشير" التشكيك فى هذه النقطة.... فإنه اعتراف صريح بأنهم قاموا بتوزيع القوات المصرية على المحورين الاستراتيجيين "اليمن وسيناء" لصالح إسرائيل.... وهذا الأمر يقع تحت مسئوليتهم، إلا أن الحقيقة أن القوات التى اشتركت فى معركة ٦٧ هى القوات المحددة حسب الخطة "قاهر" وهى كافية تماما للدفاع عن سيناء.

وبالتالي فإن الكلام فى هذه النقطة يكشف عن نوع من الخلط فى الحقائق..... **فهل حاربو وانهزموا بسبب نقص القوات؟..... ماذا فعلوا بخمس تشكيلات عسكرية ضخمة فى حرب ٦٧؟**

على العكس قد نجد أن جبال اليمن ابتلعت جزء من قواتنا كان من المحتم تدميرها مثل باقى قواتنا التى وقعت تحت أيديهم فى حرب ٦٧.

(٣) التأثير السلبى لانتشار وحداتنا العسكرية فى الأراضي الجبلية باليمن:

أمر طبيعى أن تتأثر الوحدات العسكرية النظامية بانتشارها على الأراضي الجبلية اليمنية سواء بضعف مستو كفاءتها الفنية القتالية أو بضعف مستوى انضباطها العسكرى بالإضافة إلى بعض الأضرار من جراء ظروف المناخ الجبلى وعدم استطاعة إجراء الصيانة للأسلحة والمعدات، إلا أن كبار القادة عرضوا الموضوع بأسلوب الدعاية النازية مع العلم بالآتي:

- القوة الرئيسية للقوات المسلحة موجودة بمصر - ذلك أن حوالى ٢/١ القوة فقط كلفت بالسفر إلي اليمن، في حين بالغ بعض القادة وذكر أنها كانت حوالى ٢/١ القوة وبالتالى فإن باقى القوات وهى حوالى ٢/٢ او النصف كانت تعيش فى ظروف طبيعية وتحت سيطرة القيادة العامة للقوات المسلحة علي أن القوات المصرية باليمن يتم تغيير وحداتها بصورة دورية، وبذلك لا تستمر فى اليمن أى وحدة لأكثر من عام أو ستة شهور لتعود مرة أخرى إلي مصر، لاستعادة تدريبها، ورفع كفاءتها القتالية وانضباطها العسكري.
- الكفاءة القتالية مسألة نسبية يتركز جوهر أهميتها حينما تتم أساسا بالمقارنة بالقوات الإسرائيلية، وهو الأمر المعنى أساساً لتحقيق التفوق عليه كأهم أهداف استراتيجية القوات المسلحة، وبالتالى فإن القضية لا تكتمل إلا بمعرفة مستوى الكفاءة القتالية لقوات العدو الإسرائيلي... أما الأمر الفيصل الذى يحسم هذه القضيه ويرجح كفه قواتنا فى هذه المقارنة فيظهر بوضوح فى طبيعة تكوين

الجيش الإسرائيلي الذى كانت تتشكل أغلب وحداته من وحدات الاحتياط والتى لا يتم تدريبها إلا فى أوقات قصيرة، وعلى فترات متقطعة من العام مما يجعل كفاءة وحداتنا العاملة النظامية العائدة من اليمن على ضعفها أفضل نسبيا بكثير وبلا جدال من كفاءة القوات الاحتياطية الإسرائيلية، كأمر بديهى. وهو الأمر الذى كشفته وقائع أحداث الحرب عند التحليل الموضوعي بعيداً عن أسلوب الدعاية النازية الذى حول القضية إلى قصص ورويات من الخيال.

(١٠) الخـــلاصة:

وماذا تقول منظومه الدعاية النازية الصهيونية لجنرالات حرب ٦٧؟ قصة لا تمت لحرب ٦٧ بأي صلة، حتى يمكننا أن نطلق عليها حرب ٦٧ المعدلة:

- أول وأهم عناصر المعركة فيها وهو السلاح السوفيتى الصنع أقل كفاءة ومتخلف عن سلاح العدو الإسرائيلي غربى الصنع.
- ثانى عناصر للمعركة: وهو المقاتل المصرى أقل نوعية ومتخلف عن المقاتل الإسرائيلى.
- ثالث عنصر: وهو التدريب العسكرى مختلف عن التدريب العسكرى الاسرائيلى.
- رابع عناصر المعركة .. خامس .. سادس .. الخ.

لقد صنعت المنظومة الكاذبة أسباب عدم التكافؤ فى القوة بصورة شديدة التباين وغاية فى الميلودراما بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وطالما أن المنظومة الفاشلة كلها نسبت إلى التخطيط الفاشل لاستراتيجية الدولة، الأمر الذى يسقط مسئولية الهزيمة عن كاهل جنرالات الحرب ليضعها على جهاز الدولة الذى خطط للهزيمة وصنع عناصرها وعلى قمة هذا الجهاز الرئيس جمال عبدالناصر.

وفى نفس الوقت صنعت المنظومة قصة أخرى للحرب، لاتمت لحرب ٦٧ بأى صلة، مما يفرض علينا أن نطلق عليها اسم آخر للتمييز وليكن اسم "حرب ٦٧ المعدلة".

وطالما أن مضمون أحداث "حرب ٦٧ المعدلة"، وسياق الأحداث فيها يهدف إلى غرس الأفكار المسمومة التى تتعرض بالطعن فى شرف جنديتنا وشخصيتنا القومية، فى صورة آراء " لكبار القادة " لتبرئة أنفسهم من مسئولية الحرب والهزيمة.. حيث تحتاج دائما الأهداف الخبيثة الغير شريفة إلى مبرر أو غلاف خارجى

تستتر داخله، فى حين لم يكن هناك ما يوجب على " كبار القادة " ظهورهم أساسا لعرض قضية هزيمة قد تخطاها الشعب المصرى بنصر أكتوبر ٧٣، إلا أن تعرض آرائهم من خلال أبحاث علمية على الجهات المنوطة للإستفادة منها، ومع ذلك.. وإذا ما تمشينا مع هدفهم المعلن بأنه لتبرئة أنفسهم من الحرب والهزيمة، فإن الأمر لم يكن يوجب عليهم عرض صورة كاذبة مهينة للجيش المصرى، أو التأكيد على هزيمة لم تحدث، ولماذا الكذب بإعلان صورة عدم تكافؤ فى القوى بين الجيشين، بتصوير جيشنا المصرى غاية فى الضعف والجيش الإسرائيلى غاية فى القوة ؟ !!.

كيف نجحت الدعاية النازية الصهيونية فى إقناع الرأي العام المصرى؟

صناعة الرأي العام علم وفن، ومن خلال استغلال الظروف والوسائل المتاحة يمكن إقناع الرأي العام بقضايا لا تستند على أى حقائق، وقد اعتمد نجاحهم على الآتي:

- غموض هذه الموضوعات، والتى لم يكن مسموح بالكلام عنها، بل إن نقدها - حتى الآن - يجرمه القانون ويعرض مرتكبيها لعقوبة شديدة، وبسبب هذا الغموض والسرية أصبحت الموضوعات شديدة الإثارة للجمهور، ليقبل كل قضية معروضة عليه كما هى، للجهل التام المسبق بها.
- عرضت وسائل الإعلام كبار القادة باعتبارهم أهل ثقة غير متهمين فى آرائهم مع اعتبار ولاءهم وإخلاصهم للرئيس جمال عبدالناصر زميل السلاح قبل الثورة. وبذلك تبدو تصريحاتهم كنقد بناء لصالح الأمة المصرية.
- الصداقة القوية - التي كانت تبدو - بين الرئيس أنور السادات والزعيم الراحل الرئيس جمال عبدالناصر، تعطى مصداقية لكل هذه التصريحات، باعتبار أن الرئيس السادات لا يمكن أن يسمح بتشويه صورة صديقه الرئيس جمال عبدالناصر بإعلان أن كل بنود الاستراتيجية للدولة، التى وضعها كانت مجموعة من الأخطاء، إلا إذا كانت فعلا حقيقة باعتبار أن المصلحة العليا للأمة المصرية أبقى وأولى من الصداقة.
- عدم تدخل أجهزة القوات المسلحة المسئولة عن الرد على هذه القضايا كان بمثابة تأكيد بصحتها، واعتبارها حقائق لا خلاف عليها .. حتى ضاعت الحقيقة.